بحوث وتنبيهات

تأليف

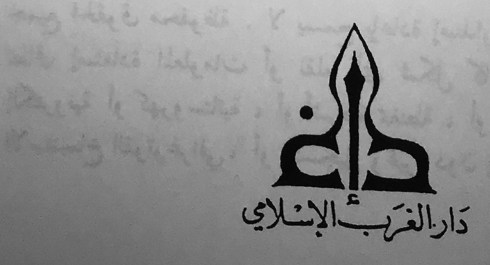
الأستاذ العلّامة أبو محفوظ الكريم المعصومي

السّفر الثاني

تنبيهات ومستدركات

باعتناء

د. محمّد أجمل أيوب الإصلاحي



الطبعة الأولى

دار الغرب الإسلامي

ص . ب . 5787-113 بيروت

القسم الثالث

التنبيهات والمستدركات

طرر اللآلي وسمطها الغالي[1]

فصول في التوطئة:

لا غرو أن أبا علي إسماعيل بن القاسم البغدادي المنازجردي الشهير بالقالي (288 ـ 356 هـ) من أعيان الطراز الأول، قد انتهت إليه روائع اللغة العربية وجمهرة آدابها المغربلة منذ بدء الصدر الأول إلى جيل شيوخه الفحول أبي بكر بن دريد وابن الأنباري وابن درستويه ونفطويه وأمثالهم من أقطاب اللغة والأدب الذين تخرج عليهم. فجاء أحفظ أقرانه لصنوف الأدب واللغة والشعر، وأوعاهم للنحو وخاصة لمذهب البصريين. وكتاب «الأمالي والنوادر» من مؤلفاته معدود في فرائد الأدب العربي، لما احتوى عليه من النوادر الغريبة والغرائب النادرة، وتفاريق أخبار العرب في الجاهلية والإسلام وما إليها من الأمثال والخطب ومحبّرات القصائد والأراجيز القصار والطوال ومقلدات الأبيات والأناشيد. لقد تسنى له أن يؤلف كتابه الحافل هذا، بطريقة الإملاء من حفظه على شهود مجالسه الغاصة. وكانت تنعقد على مواعيدها، تارة في الأخمسة «بقرطبة» عاصمة الفردوس المفقود، وتارة أخرى في المسجد الجامع بشقيقتها الأنيقة مدينة «الزهراء» الباهرة، وذلك في أيام كبير الخلفاء إذ ذاك وأقواهم بلا مدافع عبد الرحمن بن محمد الناصر لدين الله. ووشحه باسم وليِّ عهده الجهبذ المثقف الحكم الثاني المستنصر الشهير بضراوته بأنواع المعارف وضروب العوارف، وعنايته بجمع الكتب واقتنائها من أداني المعمورة

---

(1) نشر في مجلة المجمع العلمي الهندي (عليكره) المجلد الحادي عشر سنة 1406 هـ/ 1986 م.

وأقاصيها، ونهاية الحفاوة بحذّاق العلماء ومشاهير الأدباء ونبغاء المصنفين والمعلمين ونبلاء المؤدبين والمؤلفين الغرباء والمواطنين، وبكل من له يد أو إصبع في خدمة الثقافة ورفع مستواها إلى النقطة القصوى.

إن هذا الكتاب الفذ، قيّض الله لشرحه الوزير الخطير أبا عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري (ت 487 هـ) أحد مفاخر الأندلس وفحول أعلامها في القرن الخامس للهجرة؛ فجاء يساير القالي في مضماره ويجاريه بصدد كل نقير وقطمير في مجاريه، دون تعب يعييه ونصب يضنيه. وقد لعمري عاش نسيج وحده في الفنون الأدبية، كما استمر منقطع القرين في حقله. ومن أمعن النظر ـ على الأقل ـ في كتابيه: اللآلي في شرح أمالي القالي، ومعجم ما استعجم من أسماء الأمكنة والبقاع، لأقر بأنه ذو اليمينين فضلاً عما عرف به من الجمع بين الرياستين. وبالإضافة إلى فضله ونبله كانت الفترة بينه وبين القالي لا تجاوز قرناً ونصف قرن. ومن هنا تيسر له أن يراجع طائفة غير قليلة من أمهات المصادر وضنائن الذخائر وأصول النسخ الموثوقة بخطوطها المنسوبة المرموقة. فاعتمد كتبه الأجيال المتخلفة لما أنها اشتملت عليه من نوادر الفوائد وشوارد النكت وأوابد الزوائد. أما كتابه اللآلي فهو من أبدع ما انحدر إلينا من بقايا كتب التراث الأندلسي، وقد سنح لمؤلفه في غير ما مكان أن يعارض القالي ولا يتلعثم في النقض والانتقاد عليه بصدد لفظة أو معنى. وهذه المؤاخذات على علاتها حقيقة بالدراسة وجديرة بالاعتبار.

ثم انقضت على ذلك أحقاب متعاقبة فوق ثمانية قرون ونصف قرن، ولم نسمع في أثنائها عن واحد يلقي شراشره على اجتلاء هذه اللآلي الشريفة ويتصدى لاستعراضها على المنصة المنيفة، إلا أن أعلاماً معدودين قد اشرأبّوا إليها أو اطلعوا عليها واقتبسوا منها نتفاً وطرفاً، وكان أكثرهم استضاءة من تومها وفرائدها على تأخر الجيل الشيخ عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وتلاه ـ فيما اتصل بقليل علمي ـ الشيخ الأديب الكبير محمد طيب بن الفاضل المرحوم الشيخ محمد صالح بن الفاضل المرحوم الشيخ

عبدالله الكاتب المكي (ت 1334 هـ) فإنه في مهده بلد الله الحرام قد اطلع على نسخة اللآلي المكية ثم اقتبس من فوائدها العالقة بذهنه المتوقد وقلبه المتيقظ نبذة استطرفها في «النفحة الأجملية في الصلات الفعلية» (ص 61) وقد صنفها بعد دخوله (الهند) ثم استقراره بمدينة الدويلة المحلية (مصطفى آباد) الشهيرة برامفور في مقاطعة (أترابرديش).

ثم قضى الله سبحانه أن يغوص على أسلاك اللآلي البكرية الأندلسية أحد تلاميذ الشيخ المكي المذكور آنفاً فيستخرجها من أسقاطها بل من مغاصها، ويحلي مقلد الفصحى العاطل بسمطها، وهو علامة بلاد الهند النقابة الكبير الأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وقد عاش ـ رحمه الله ـ كصاحبه على تقادم عهدهما، أوحدي المناقب في اللغة العربية وصنوف آدابها الجمّة قلما شاركه في أوانه بالهند وخارجها مشارك في هذا الحقل. وله أياد بيض لا يكاد الزمان يسحب عليها ذيل النسيان و«سمط اللآلي» من بينها الغرة الشادخة في جبهة فضائله الناصعة الباهرة. وكم غرر أطلت على الأوساط الثقافية العربية من طوايا حصائله الواسعة الزاهرة. ومن آيات فضله السنيّة مناقشاته مع البكري في خصوص مآخذه على القالي كما يمر بها القارىء في أماكنها من «السمط» المفصّل بالفصوص الزاهية واليواقيت الباهية.

إن أعلام الأمة وأقطابهم الأئمة يدين لهم كل طبقة من نبهاء الخلف على التتابع والتنازل إلى عصرنا الراهن، وقد خصّ الله كل جيل من جهابذة السلف الماضين بمزايا بارعة لا تعادل وسنايا فارعة لا تطاول، ولهم منن متواترة عدد القطر متحادرة عبر العصور إلى هذا العصر. إنما يهمني الآن منهم أن ألمّ بطبقة الأدباء واللغويين خاصة، فقد استمرت الأمة طوال القرون تتأسى بهم في مناجع بواديها ومرابع نواديها حتى تملأ الأيدي والمخازن من دررهم وغررهم، ومن معادنهم تنتقي الجوهر ومن مروجهم تقتني خالص العين. كبارهم ملء تجاليدهم بحار هامرة وصغارهم وفق مجاهيدهم روافد زاخرة. لم يشاركهم في جلالة قدرهم وعلاء مكانتهم غير بعضهم من زملاء الحلبة ونظراء المضمار أبناء

الجلدة فضلهم باهر ونبلهم زاهر، والشمس في كبد السماء غنية عن الإشارة إليها فضلاً عن إطالة العبارة.

بالإشارة إلى ذلك كله كانوا لا تمسهم أنفة جامحة ولا تغلبهم حمية غاشمة، فظلوا يتواضعون ولا يستنكفون من أي واحد ـ ولو عدّ في الصغار دون الأكفاء الكبار ـ أن يواجههم بالاستدعاء إلى إصلاح زلة أو رأب فلة، ويتصدى على رؤوس الملأ للتنبيه على عثرة أو هفوة، ويتقدم بالمؤاخذة على فلتة أو كبوة. فكذلك هذه المؤاخذات البكرية على اللغوي الكبير أبي علي القالي ـ وهب أن بعضها صحيح جيد وبعضها رديء لا يؤبه به ولا يعتدّ ـ لا تزيل القالي من قمته الشماء كما هي لا تفيد البكري فوق ما احتله من الذروة القعساء. وهكذا مناوشات الأستاذ الميمني لا تترك ميزان السابق شائلاً كما لا تضيف إلى فضل اللاحق فوق واو عمرو طائلاً.

هذا الباب الذي قصدته راجع إلى أن الجبلة الإنسانية، بما أنها تبتنى على السهو والنسيان، فلا يكاد يتخلص من تبعاتهما إلا من عصمه الله كائناً من كان. وبالإضافة إلى هذه العلة الداخلية لحدوث الأخطاء والأوهام بواعث أخرى خارجية، ليس هذا محل الاستطالة ببيانها ولكن على وجه الاكتفاء بالإشارة إلى بعض ضروبها نسوق أمثلة عديدة فيما يلي:

فهذا الأعمش (ت 148 هـ) وهو من هو، روى في بعض مجالسه، كان النبي ﷺ «يتخولنا بالموعظة» ـ الحديث. ثم فسر اللفظ بقوله: «يتعاهدنا» فقال له أبو عمرو بن العلاء: إن كان «يتعاهدنا»، «فيتخوننا». وأما «يتخولنا»، «فيستصلحنا»، ثم إنه أخذ في الاستطالة. ولكن الأعمش مع إمامته المعروفة كان بعد ذلك يدنيه ويسأله عن الشيء إذا أشكل عليه مع أن أبا عمرو كما هو معروف لم يكن مصيباً في دعواه[1].

---

(1) انظر مراتب النحويين ص 16 ـ 17، الخصائص لابن جني: ج 3 ص 289 ـ 290 وقارن المزهر ج 2 ص 232 وفتح الباري ج 1 ص 149 ـ 150.

ثم جاءت نوبة أبي عمرو (ت 156 هـ) ريثما صار هو الإمام الرحلة تنتهي إليه أسانيد رواة اللغة والأدب والقراءة، فاتفق له ذات مرة بالمدينة النبوية أن رجلاً من أهلها أنشده قول ابن قيس الرقيات:

إن الحوادث بالمدينة قد أوجعنني وقرعن مروتيه

فأنكر عليه أبو عمرو هذه الهاء، فانقضَّ عليه الرجل قائلاً: قاتلك الله ما أجهلك بكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ * هَّلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ فكأنه رماه بثالثة الأثافي[1]. وهذا ينفي قول من زعم أن أبا عمرو لم يوجد عليه خطأ في شيء من اللغة إلا في حرف[2].

أما الأصمعي (ت 216 هـ) الذي لا يجارى ولا يبارى فقد نسبه أخص التلاميذ به أبو حاتم السجستاني إلى التصحيف مرة والنسيان مرة أخرى[3].

وكذلك الجاحظ يخلط بين شعر هذا وذاك إذا اتفقا على الوزن والقوافي[4].

ثم من ألطف المصادفات أن أبا جعفر النحاس (ت 338 هـ) في أثناء إملائه أنشد لقيس بن معاذ:

قد أسلمها الباكون إلا حمامة مطوقة باتت وبات قرينها

وكان المجلس شهده منذر بن سعيد الأندلسي، فقال: باتا يفعلان ماذا؟ أعزك الله؟ فقال له: وكيف تقول أنت يا أندلسي!؟ فقال: ... بانت وبان قرينها[5].

(1) انظر الخصائص، ج 3 ص 293 والمزهر ج 2 ص 233.
(2) مراتب النحويين: ص 19 ـ 20.
(3) المزهر، ج 2 ص 213، 223.
(4) انظر خزانة الأدب ج 2 ص 277.
(5) المزهر 2:229.

و«سقطات العلماء» عقد لها ابن جني في الخصائص باباً ممتعاً ضافياً (3:272 ـ 309) والتقط منها السيوطي غير قليل في المزهر (2:222 ـ 244) وما ذكرته آنفاً نزر يسير مما جاء فوق حمل بعير.

من هنا صارت معرفة التصحيف والتحريف ضرورة لغوية وثقافية. وقد جمع شرذمة من الأعلام جراميزهم لتأليف أشتاتها وبيان وجوه الغلط والصواب بأدلتها ومن أشهرهم:

أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت 382 هـ) صاحب كتاب «التصحيف والتحريف» في ثلاثة أجزاء كانت برمتها في حوزة الأستاذ الميمني، والأول منها طبع محرفاً في سنة 1908 م عن الجزئين الموجودين في الدار ينقصهما الثالث.

وعلي بن حمزة البصري صاحب كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات» قال الميمني: «أصله بالدار وأعددت منه للطبع أغلاط الكامل والفصيح والغريب المصنف وإصلاح المنطق ومقصور ابن ولاد». قلت: ويضاف إلى هذه الفصول والأبواب أغلاط نوادر أبي زياد الكلابي، وأغلاط نوادر أبي عمرو الشيباني، وأغلاط النبات لأبي حنيفة الدينوري وأغلاط الجمهرة لابن دريد، وأغلاط المجاز لأبي عبيدة (معمر بن المثنى) وغير ذلك كما عدها البغدادي في الخزانة.

وحمزة الأصبهاني له كتاب «التنبيه على حدوث التصحيف» ـ والثلاثة من مراجع الشيخ عبد القادر[1].

ولأبي علي الفارسي كتاب «الأغفال»، ذكر فيه ما أغفله شيخه أبو إسحق الزجاج[2].

---

(1) خزانة الأدب 1:11 ـ 12.
(2) راجع، الخزانة 1:352.

ومن كتب الباب «التنبيه على أغلاط أبي علي» لصاحب اللآلي (ط 1344 هـ) وللصلاح الصفدي «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» مرتباً، نسخة بأياصوفيا 4732 بخطه، وبأحمد الثالث 2418 أخرى جليلة[1]. هذه الكتب وما إليها من مؤلفاتهم بخصوص المادة المذكورة، ينخرط في سلكها كتب المؤتلف والمختلف لصيارفة الحديث كالدارقطني وعبد الغني بن سعيد وأبي بكر الخطيب وابن ماكولا صاحب «الإكمال»[2] وأبي علي الغساني صاحب «تقييد المهمل» وأبي بكر ابن نقطة ومن حذا حذوهم إلى عصر ابن حجر صاحب «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» فإنها بقضها وقضيضها تتصدى لتبيين الأوهام والأخطاء وردّها إلى وجوه الصحة والصواب.

ليس معنى ذلك أن يستمر المنتقد مصيباً غير مخطىء في شيء أو أشياء كما أن المنتقد عليه لا يكون حظه من الخطأ والوهم أكثر من الإصابة والسلامة، ولكن الطبيعة البشرية مهما دامت جامعة بينهما على السواء يرجى كل واحد منهما أن يصيب نصيبه من الخطأ والصواب نصيباً مفروضاً. لقد زعم العسكري مثلاً عند كلامه على (أبي داود الأنصاري) من الصحابة، أن الجهيني كان يقول إنه (أبو دؤاد) بتقديم الهمزة على الألف ثم اتبعه ابن الدباغ واقتفى قفوهما الغساني حتى عدّ تقديم الألف على الواو في أوهام ابن عبد البر. غير أن الصواب خلاف ما اختاره العسكري محتجاً بالجهيني ثم أخطأ أتباعهما وذلك أن قول ابن عبد البر يساعده معظم مراجع الحديث والأنساب فيما حقق ابن فتحون ومن إليه من الجهابذة النقاد[3].

إن لوقوع التصحيف عللاً كثيرة ليس هذا بمحل لإحصائها. وإنما يكفينا الإلمام ببعضها كالتزاق حرف بحرف ومثال ذلك (بوالدينا) صحابي غير منسوب

(1) الأستاذ الميمني: «ما بقي من مؤلفات اللغة التي تستحق العناية» ـ نسخة مقال له وقفت عليها بخط الأستاذ عبد الرحمن الكاشغري.

(2) ط. حيدرآباد. الهند.

(3) انظر الإصابة 4:57 رقم 372.

بيد أن الدارقطني قال في «العلل» إنه (أبو الدرداء) و(أبو الدنيا) تصحيف، وهذا الغلط نسبه الدولابي في «الكنى» إلى هشام بن عمار أحد رجال السند. وعلق أحمد بن علي الأبار على رواية هشام هذا، قائلاً: أظنه التزق في كتابه فصار «عن أبي الدنيا» أي التزقت الراء في الدال[1]. وأما الغلط في الإعجام فيصعب الحصر لأوضاعه وأنواعه، ومن المأثور في هذا الباب (روضة حاج) أي بالمهملة ثم الجيم قال أبو سلمة (موسى بن إسماعيل شيخ البخاري) هكذا قال أبو عوانة (انتهى). ثم إن البخاري نبه على بيان هذا الخطأ قائلاً ما نصه: قال «أبو عبدالله خاخ أصح ولكن كذا قال أبو عوانة. قال أبو عبدالله: وحاج تصحيف وهو موضع وهشيم يقول خاخ» يعني أن الصواب «روضة خاخ» بمعجمتين ومن قال بالمهملة ثم الجيم فقد صحف[2].

ومن أمثلة الخطأ في النقط ما اطلع عليه هذا العاجز في كتاب «الطبقات الكبير» لابن سعد (طبعة ليدن) وهو (حُبَقَى) اسم مكان تمر به في ترجمة أبي الشموس البلوي رضي الله عنه؛ وقد كتب عليه كبار المستعربين حاشية باللغة الألمانية، تفيد أن هذا المكان أغفله ياقوت في معجم البلدان[3] ثم تبعهم على ذلك في نص الترجمة أصحاب الطبعة المنشورة في بيروت[4] والصواب أن هذا المكان الذي سكنه أبو الشموس البلوى هو (جُنَفَى) بالجيم وليس بالحاء المهملة وتتلوها النون دون الباء الموحدة من تحت ثم الفاء ولا القاف وهو مقصور كما قدمنا ويقول له (جُنَفَاءُ) بالمد و(جُنَفَى) بالقصر. وقفت عليه في «التعليقات والنوادر» لأبي علي الهجري، وعند البطليوسي حكاه عن يعقوب[5]

(1) انظر الإصابة ج 4 ص 61 رقم 378.
(2) انظر صحيح البخاري ط. الهند. كتاب استتابة المعاندين والمرتدين باب ما جاء في المتأولين ص 1025 ـ 1026.
(3) انظر ابن سعد الطبقات ج 4 ق 2 ص 73؛ XCIX.
(4) راجع الطبقات ـ ط. دار بيروت ودار صادر ـ ج 4 ص 354.
(5) الاقتضاب ـ 276.

وذكر على وزنها خمسة أخرى، بينما البغدادي زاد عليها ثمانية أخرى وتشبه (حُنَفَى) بالمهملة والنون والفاء وهو اسم جبل[1]. والممدود قد ذكره ياقوت ولم يعرف المقصور. كما ذكر أبا الشموس في ترجمة (قرح) بالضم ثم السكون ولكن تصحف (أبو بابن شموس البلوى في طبعة معجم البلدان[2] وعلق له البخاري حديثاً[3].

هذه العثرات ترتبط في الغالب، بمقتضى الفطرة الإنسانية، إذن ليست هي قادحة في جلالة هؤلاء الثقات في شيء. ومن هنا يقال: «السعيد من عدت سقطاته» وقال الإمام أحمد: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف![4] وألفينا السلف أكثر يقظة بهذه الناحية فقد ذكر الحسن بن علي الحلواني (ت 242 هـ) في كتاب المعرفة له، أنه سمع عبد الرزاق يقول: سمعت معمراً يقول: لو عورض الكتاب مئة مرة، ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط أو خطأ[5]. وهذا يدل على توقيهم للغاية واستسلامهم لعميق الشعور بما في بنية الإنسان من ضعف الجانب والخور. وأحرى بنا أن نرد ذلك إلى الحديث النبوي، رفعه أنس بن مالك رضي الله عنه: حق على الله ألا يرتفع شيء في الدنيا إلا وضعه[6].

على أضواء هذه التوطئة أعود ـ والعود أحمد ـ إلى أن البحاثة الخبير الأستاذ عبد العزيز الميمني على مكانته البارزة التي احتلها ونهاية الإجلال والاحترام التي نبديها نحو شخصه الفذ النبيل من أعماق القلوب، ونعتقد بالجزم أنه الإمام القدوة في لغة العرب وإحياء النصوص الأدبية القيمة، وقد عاش إلى

---

(1) انظر الخزانة، ج 1 ص 311.

(2) نفس المرجع ج 4 ص 53.

(3) الصحيح ـ ص 478، كتاب الأنبياء باب قوله تعالى ﴿وإلى ثمود أخاهم صالحاً﴾ الخ وانظر الإصابة ج 4 ص 103 رقم 621 والاستيعاب على هامش الإصابة ج 4 ص 106.

(4) المزهر 2:222.

(5) انظر مختصر جامع بيان العلم ـ ط. المحمصاني ـ ص 38.

(6) الجامع الصحيح: 402.

اللمحة النهائية من حياته المكرسة على خدمة الفصحى لغة الكتاب والسنة، وحيد الطراز في مزاياه السابغة وخصائصه البالغة إلى حد الخوارق، وأن إنتاجه اللغوي الأدبي الغالي «سمط اللآلي» قلما يحاكيه آخر من أفذاذ المحققين والبحاثين فيما أنتجوا، وهو أحد المراجع الموثوقة المتناهية بلا امتراء. مع ذلك ليس من شروط العلم ولا من آداب التكرمة لمن استحقها من الكبار أن يتقمع الطالب المستفيد إذا خالجه شيء أو أشياء يمر بها في أثناء «السمط» فلا يركن إليها، بحيث يحرم حق الاستفادة ولا يسمح له أن يتحدث عما أزعجه. ولكن الاستنان بسنة السلف منذ أقدم الأجيال إلى نفس الطبقة التي انتمى إليها الأستاذ يحثه على أن يبدي ما سنح له وخطر بباله مع قليل علمه وضيق نطاقه، ليتخلص من ربقة الارتباك كلما التبس عليه وجه الصواب. ولكن يتحتم عليه أن يصحح النية حتى لا تنطوي على التخطئة وسوء الطوية، ويؤثر عن مجاهد «لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر»[1]. فله أن يدلي دلوه من حيث لا يرنق صفوه ويسأل على قدره مراعياً حق الكبار على الصغار. فإن الكبير على قدر مداركه العميقة الواسعة يتتبع النوادر الشاردة فيفيد ويجيد، وقلما يبالي بما فاته من الأمور الشائعة التي يحتاج إليها الصغار. ثم إن النكت النادرة من كل باب لعلها تكون أشد انفلاتاً وتفصياً من أوابد الوحش وشوارد الطيور، فبينا البحاث الجليل تعترض له طائفة من النوادر الشيقة التي تسترعي الانتباه، تتفلت منه أختها أو كوكبة من أخواتها فلا استغراب إذن في أن يفوت الكبير شيء مما اتفق وقوعه في شبكة الصغير.

هذا وقد التزمت بصدد هذه الملحوظات أن لا أجاوز المراجع التي اعتمدها الأستاذ، وأنّى لمثلي أن يتطرق إلى النسخ الخطية الجليلة التي اطلع عليها من كتب أو الطبعات النادرة التي وقف عليها في حله وترحاله. وإنما اطلعت منها على طائفة قليلة تعد على الأنامل فاقتصرت عليها. إلا أن هذا

(1) صحيح البخاري: 24.

الالتزام ربما تركته في أمكنة تحتاج إلى مزيد الاستنارة والتوثق. ويبهجني أن أعترف علناً بأن ولوعي ببيض أيادي الأستاذ قد حداني على سلوك هذه المحجة، وقد استمكنت من اختراق هذا الوادي باقتفاء أثره ونتيجة لمتابعة السير بدلالته.

أما ما كتبه الأستاذ أبو عبدالله محمد بن يوسف السورتي من ملحوظاته على «سمط اللآلي» ثم مقالة الأستاذ الميمني في الرد على صاحبه، فلم تسنح لي فرصة للتنقيب عما نشراه قبل أكثر من أربعين سنة فاكتفيت بسرد ما خطر ببالي من الوجوه والمقترحات في أثناء مطالعتي للسمط بين الفينة والفينة ومن الله التوفيق والمعونة.

هذه الطرر قد عنّ لي تقديمها إلى معشر القراء بالمواظبة على الإشارة إلى صحائف الطبعة الوحيدة للكتاب على رؤوس النتف المختارة حتى تسهل المراجعة لكل من عني بها فدونكموها على النسق التالي:

قسم الطرر:

ص **10:** «وقال أبو جعفر الطبري، النسيء فعيل بمعنى مفعول».

علق الأستاذ على (الطبري) برقم (5) قائلاً: «من المغربية. وفي المكية (ابن الطثرية) ولا يعرف بهذا الاسم أحد. وأما هذا القول فينسب إلى أبي حاتم والجوهري» (انتهى).

قلت: ما ورد في المكية تحريف ليس إلا. وأما تركه التعريف بأبي جعفر فلعل ذلك لخلود ذكره ولو أن الأستاذ أحال على تفسيره جامع البيان (ج 10 ص 80 ط بولاق) لكان أوفى بالمرام، فقد ورد فيه «وقد يحتمل أن النسيء فعيل صرف إليه من مفعول» الخ.

ص **21:** «فركبت بَنو عمرو الدهناء».

لم يتعرض البكري لضبط (الدهناء) ولكن الأستاذ زاد عليه برقم (6) قائلاً: «والدهنا في الكامل: «لم أسمعه إلا مقصوراً». قال العاجز: ووجدته

ممدوداً في قول أبي زبيد: «ما أطاف المبسّ بالدهناء» ويروى (بالدهماء) انتهى.

ههنا يخالج الكاتب أمران: أحدهما أن الظاهر من سياق الأستاذ اقتصار سماع المبرد على القصر. وذلك ليس كذلك فإن للكلام بقية قد حذفها الأستاذ، وهي «سمعت بعد من يروي مدها، ولا أعرفه»[1] فهذا ينم عن الترجيح دون الاقتصار على المقصور. والآخر أن الاستشهاد بقول أبي زبيد تليّنه الرواية الثانية أي بالميم مكان النون. والشاهد عندي قول الحسين بن مطير الأسدي:

أين أهل القباب بالدهناء   أين جيراننا على الأحساء[2]

وهذا ابن دريد يحكي المد والقصر كليهما[3] وزاد ابن ولاد: فإذا قصرتها كتبتها بالياء إن شئت[4] وتبعهما الأزهري والجوهري وعند ياقوت: بخط الوزير المغربي، الدهنا عند البصريين مقصور وعند الكوفيين يقصر ويمد[5]. وقرأ الكاتب في كتاب التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري: «وفي مد الدهناء:

يا رب إن اللؤم لا أطيقه   والماء بالدهناء غال سوقه»[6]

ثم لا أدري لماذا أغضى الأستاذ من قول البلجرامي[7]: «وشاهد الممدود:

ثم مالت لجانب الدهناء».

ص **38**: قيل إن امرأ القيس لقب والقيس الشدة بلغة اليمن.

---

(1) الكامل ج 1 ص 270 باب 33.
(2) راجع الحماسة البصرية ـ تحقيق الأستاذ مختار الدين أحمد ج 2 ص 169.
(3) الجمهرة ج 2 ص 304؛ ج 3 ص 447.
(4) ابن ولاد ـ ص 39.
(5) معجم البلدان «الدهنا».
(6) الهجري: الورقة الـ 190 ب.
(7) تاج العروس 9:205.

علق الأستاذ على هذا اللقب برقم (1) فقال: وقيل اسم صنم وقيل سمي امرأ القيس لجماله وذلك لأن الناس قيسوا إليه في زمانه (خ 1/160).

أقول: ظاهر صنع الأستاذ موهم والأوضح أن يعاد لفظ (القيس) في الحاشية، فإن اسم الصنم هذا المفرد دون المركب. قال عاصم: ولهذا كان يكره الأصمعي أن يروي: (يا امرأ القيس فانزل) وكان يرويه: (يا امرأ الله فانزل)[1]. أما ما نقله عن الخزانة فهو قول بعضهم ولم يسمه البغدادي ولا يبعد أن يكون هذا القائل من المتأخرين المتكلفين.

ص **40**: قال الراجز: يا أسم أسقاك البريق الوامض.

قال الأستاذ معلقاً على الشطر برقم (2): في الأصلين (يا ستم سقاك) ـ إلى أن قال ـ و«أسم» مرخم أسماء، ومن أبيات الكتاب للبيد: «يا أسم صبراً على ما كان من حدث» البيت. قلت: يلوح لي بدليل ما حكاه الأستاذ عن الأصلين، أن الصواب لعله على النمط التالي:

يا شيم سقّاك البريق الوامض

و(شيم) مرخم (شيماء) وهذا أقرب من الأصلين خطًّا. وكذلك الفعل من التسقية دون الإسقاء، والله أعلم.

ص **41**: «والميعة، الحدّة والنشاط، وصنف من الطيب يسمى ميعة لحدة رائحته». هذه الفقرة لم يعلق عليها الأستاذ بشيء يزيدها وضوحاً وتوثقاً. فلا بأس أن أزيدها جلاء. لقد أفاد الفيومي بأن «الميعة صمغ يسيل من شجر بالروم، يطبخ فما صفا فهو الميعة السائلة وما بقى ثخيناً فهو الميعة اليابسة[2]. وعند المجد: الميعة والمايعة عطر طيب الرائحة جداً أو صمغ يسيل من شجر بالروم.. الخ[3]. أما اللفظ في البيت المستشهد به فمعناه النشاط دون الطيب.

(1) انظر مقدمة الشرح ـ ص 3.

(2) المصباح المنير ـ ص 908.

(3) القاموس «ميع».

والأشطار التسعة للخطيم الضبابي رواها الجواليقي في شرح أدب الكاتب (ص 353) كدأب البطليوسي حذو القذة بالقذة.

ص **55**: «لرؤبة: بنا حراجيج المهارى النفّه

والمهارى النفّه: قال أبو سعيد: لم يجد موضعها». جاء فيما علق به الأستاذ: «الذي في ل بعير نافه، كالّ مُعيٍ، والجمع نفّه، غير أن قول أبي سعيد في الروايتين لم أجد ما يعضده في كتب اللغة[1].

يقول الكاتب: لا يبعد أن يكون التصحيف تطرق إلى قول أبي سعيد في الروايتين أو الأصلين على السواء وصوابه إن شاء الله (لم تجز موضعها) من جاز الموضع يجوزه وأجازه يحيزه، بمعنى قطعه وخلفه[2] وقال امرؤ القيس:

فلمـا أجـزنـا سـاحـة الحـي وانتحـت.. البيـت

يريد: أن المهاري النفه لما أصابها من الكلال لا تكاد تقطع موضعها أو تقدر على الحركة إلى جانب قريب.. والله أعلم.

ص **57**: وذلك في الحديث الذي رواه الثوري عن أبي عبيدة، قال: كان أبو قيس بن رفاعة يفد سنة إلى النعمان اللخمي وسنة إلى الحارث بن أبي شمر الغساني... الخ.

قلت: (الثوري) بالمثلثة ثم الراء تطبيع والصواب (التوّزي) بالمثناة وتشديد الواو والزاي. وهو أبو محمد عبد الله بن مازن ويقال أيضاً (التوّجي) بالجيم مكان الزاي. وأما (الثوري) سفيان بن سعيد الإمام الحجة فليس من رواة هذا القبيل من الأخبار ولا ممن أخذ عن أبي عبيدة اللغوي الأخباري.

ص **58 ـ 59**: كأن حر الوجه منه قرطاس

من سبعة أشطار خامسها هذا الشطر عند البكري. وقد فات الأستاذ أن

---

(1) انظر الهامش رقم ـ 4.

(2) انظر الاقتضاب ـ ص 85 والمعاجم.

الجواليقي أنشدها في ثمانية، فزاد بين الثاني والثالث:

ومـــرج الضفـــــر ومـــاج الأحـــــلاس

وهذه فائدة برأسها.

ثم تكلم الأستاذ علي (قرطاس) قائلاً: وقرطاس، الأصل قرماس وليس يوجد في المعاجم، إنما الموجود قرناس وله محمل أبعد من قرطاس[1] قلت: هذا - لعمري - ينم عن تردده بصدد (قرطاس)، على أن الكلمة وردت واضحة في الاقتضاب غير أن صاحبه لم يفسرها وإنما فسرها الجواليقي حيث قال: وحر الوجه، خالصه وشبهه بالقرطاس لبياضه[2] هذا وزد عليه قول طرفة بن العبد: وخد كقرطاس الشآمي ومشفر. . . البيت.

ص **65**: وأنشد أبو علي بعد هذا أبياتاً لخارجة بن فليح المللي الخ. . .

قال الأستاذ: ولعله الذي ذكر في غ 157/20 باسم خارجة المكي مصحفاً. إلا أن المصحف لم يبعد لقرب ملل من مكة[3] لا أدري كيف استساغ الأستاذ هذا والبكري يقول: «وملل التي ينسب إليها على مقربة من المدينة في شق الروحاء» وهذا هو الصواب. قال الزبيدي: (ملل) على سبعة عشر ميلاً من المدينة وقيل هو على عشرين ميلاً[4] وقال الشيخ أحمد: على ثمانية عشر ميلاً من المدينة ناحية مكة[5]. فظهر أن القول بقرب (ملل) من (مكة) خطأ غير يسير.

ص **66**: (أنشد أبو علي 16/1):

يديرونني عن سالم وأديرهم   وجلدة بين العين والأنف سالم

---

(1) انظر الهامش رقم - 5.

(2) شرح أدب الكاتب: ص 24 - 135.

(3) انظر الهامش رقم - 5.

(4) تاج العروس ج 8 ص 121.

(5) انظر عمدة الأخبار في مدينة المختار - تحقيق الشيخ محمد الطيب الأنصاري، ط. 1357 هـ - ص 364.

قد أفاد الأستاذ بجمع أقاويلهم في عزو هذا البيت ثم ألمّ ببيان عثرة الجوهري في تفسير (سالم) فقال: وصار به أضحوكة ومثلاً وتبع خاله الفارابي في ديوان الأدب وقد وقع في مثله ت[1] أيضاً. ولعله التقط من «تاج العروس» هذه الفائدة (وتبع خاله الخ) إذ لم يُحل على مصدر آخر. أما انقضاضه على الزبيدي بوقوعه في نفس الخطأ فليس الأمر على ما زعم لأن الزبيدي قد شرح الفقرة الأولى للمجد فوافقه عليها حيث قال: (تبع فيه خاله ـ كما صرح به غير واحد من الأئمة)، ثم أخذ يفسر الفقرة الثانية وهي تنطوي على بيان خلافهم في عزو البيت، وهذا نصها: (واستشهاده ببيت عبد الله بن عمر باطل) ولأجل ذلك رأيناه يقول: «قال شيخنا والصحيح أن البيت المذكور لزهير وإنما كان يتمثل به ابن عمر. قلت: وإذا صح ذلك فهو مؤيد لكلام الجوهري فتأمل»[2] فالظاهر أنه جنح إلى بيان التأييد لكلامه في صدد عزو البيت فقط دون التفسير اللغوي المغلوط. هذا ما يؤدي إليه إمعان النظر في عبارته.

ص **81**: «ولم يسمع استنشىء إلا مهموزاً».

مر به الأستاذ دون أي تنبيه: وهو مما همزته العرب وليس أصله الهمز[3].

ص **83**: الأعشى... وكان أبوه يدعى قتيل الجوع.. الخ.

قد فات الأستاذ أن يشير إلى طبقات الشعراء للقتبي (ص 79). وما أورده البكري لعله منتزع منه ويراجع الاقتضاب (ص 305) وفي مجيئه مكة روايتان، إحداهما أنه أتاها في أثناء الهدنة فلقيه أبو سفيان وهي عند القتبي، والأخرى أن ذلك اتفق له إما قبل الهجرة إلى المدينة أو بعدها ولكن قبل بدر القتال بدليل أنه نزل على عتبة بن ربيعة وصدّه أبو جهل إذ ذاك، وهذا قول محمد بن حبيب في

---

(1) انظر الحاشية برقم ـ 1.

(2) انظر تاج العروس ج 8 ص 343.

(3) راجع تهذيب إصلاح المنطق ج 2/14 واللسان ج 1/167.

شرح ديوان الأعشى. واطلع العيني على نسخة شرحه فاقتبس منها فوائد غير هينة[1] أما المكان الذي رمى به بعيره فقتله فيه فسماه العيني بقاع منتوجة قرية من قرى اليمن، كذا ورد ولعله قرية من قرى اليمامة وهذه القرية لم يسمها القتبي ولا ابن حبيب ولا البغدادي صاحب الخزانة. ولا بأس بأن يذكر أن الشيزري في سرده كلمته الدالية وتفسيرها اعتمد أساساً على رواية ابن حبيب وقد ضمَّ إليها ما ورد عن أبي عمرو. وقد نشرها الأستاذ مختار الدين أحمد نقلاً عن «جمهرة الإسلام» للشيزري.

ص **101**: «فإذا دخل في الثانية فهو ابن لبون. قال المؤلف: فإذا جمعت استوى المذكر والمؤنث فقلت بنات لبون. وكذلك جمع ابن كذا من كل ما لا يعقل - تقول بنات نعش، واحدها ابن نعش... الخ. قال الأستاذ معلقاً على بنات نعش برقم (2): «وذهب عليه أن بني نعش جاء أيضاً في الشعر... الخ.

قلت: مجيئه في الشعر ليس مما ذهب عليه أو على القالي كما لم يذهب على غيرهما من رجال اللغة والأدب. ولكنهم عدّوه في الضرائر. وفضلاً عن ذلك فإن بعضهم عدَّه لغة. وهذا لفظ الفيومي يزيدنا فائدة حيث قال: إنهم قالوا وربما قيل في ضرورة الشعر «بنو نعش» وفيه لغة محكية عن الأخفش أنه يقال: بنات عرس، وبنو عرس، وبنات نعش، وبنو نعش. فقول الفقهاء بنو اللبون مخرّج إما على هذه اللغة وإما للتمييز بين الذكور والإناث[2]. وقول الأخفش حكاه البغدادي أيضاً ثم زاده تحريراً: «اعتباراً للفظ ابن وإن كان غير عاقل الخ إلى أن نقل عن القالي في المقصور والممدود (ولم يقولوا بنو نعش فإن اضطر شاعر قاله مستكرهاً) واستشهد ببيت الجعدي (وقد نقله الأستاذ عن الخزانة مع شواهد أخرى) وحمله على الاضطرار[3] وكأني بالبكري لمذهبهم هذا لغوياً أعرض عما ورد في الشعر.

---

(1) الشواهد الكبرى، 3:58.
(2) المصباح المنير، ص 101.
(3) الخزانة 3:421.

ص 112: [من شعر مهلهل]:

بيــوم الشعثميــن لقــرَّ عينــا	وكيف إياب من تحت القبور
بــأنــي قــد تــركــت بــواردات	بجيــرا فــي دم مثــل العبيــر
وهمــام بــن مــرة قــد تــركنــا	عليــه القَشعمــانِ مــن النســور

وهي كلمة طويلة. الشعثمان، شعثم وشعيث ابنا معاوية بن ذهل بن ثعلبة، واسم شعثم حارثة عن ابن السكيت (انتهى).

علق الأستاذ على (الشعثمان) برقم (2) فقال: ادعى المجد أنهم لم يفسروه وهي دعوى فارغة فقد فسره البكري وتقدمه القالي بتفسيره أنه موضع معروف الخ.

قلت: لم يكتف المجد بهذه الدعوى وحدها بل قال بعقبها: والظاهر أنه موضع كانت به وقعة[1]. فقوله هذا ـ وإن كان رجماً بالغيب ـ جاء قريباً مما نقله الأستاذ عن القالي نفسه. ثم هذا القول تمامه رده البدر الدماميني قبل قرون كما يتجلى ذلك مما نقله السيد مرتضى عن شيخه الفاسي بيد أن الفاسي نقل عن كتاب المثنى لابن السكيت ما لفظه «الشعثمان غائطان». وهذا خلاف ما حكاه البكري عن ابن السكيت نفسه كما تقدم، وإن أمكن الجمع بين قولي ابن السكيت وهذه الفوائد الجمة ما حكاها السيد الزبيدي البلجرامي عن شيخه مع الإشارة إلى ما ذكره صاحب الخزانة، ولكن فاتهم ما نقله الأستاذ من كتاب البسوس لابن إسحاق.

مع ذلك قد فات الأستاذ بصدد (الشعثمين) ما قاله ابن دريد، وهذا نص كلامه في عداد ذهل بن شيبان (ومنهم الشعثمان وهما شعثم وعبد شمس) ثم أخذ في سرد ما يهمه من الناحية اللغوية[2] وهذه فائدة غير هينة. وإذا كان أحد

---

(1) القاموس وتاج العروس 358:8.
(2) انظر الاشتقاق ص 349.

الشعثمين سماه لنا ابن السكيت أنه حارثة، كما حكى عنه البكري فقد عرفنا باسم الآخر ابن دريد أنه عبد شمس كما نقلنا عنه. ولعله أخذ ذلك عن ابن الكلبي، فقد ورد فيما نقل عنه البغدادي: «ثم التقوا بواردات واستحر القتل في بني بكر فيومئذ قتل شعثم وعبد شمس ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة»[1] فالعجب من البكري ثم الأستاذ كيف أنهما لم ينتبها لما ورد في الاشتقاق لابن دريد.

أما (القَشعمانِ) فشكله الأستاذ بفتح القاف وكسر النون على التثنية. ولا أدري هل ورد الاقتصار على هذه القراءة بناء على تصريح الرواة بذلك أم على سبب آخر. فإن لم يكن ذلك كذلك فلا يبعد أن يقال (القشعمانُ) بضم النون، وهو ذكر النسور، من باب (الثعلبان) و(العقربان) وأمثالهما.

ص 147: أصكّ أظما وحبقسٌ أفلج

كلمة (حِبقس) قد أعيت الأستاذ كثيراً حيث إنه قال معلقاً عليها برقم (5): «وحبقس كما هنا لم أجده في المعاجم، وفي المغربية حبفس ولم أعرفه أيضاً، وفي ت عن ابن عباد: الحلفس، الشاة الكثيرة اللحم، وكل كثير اللحم ولعله الصواب» على أن الأستاذ نقل أولاً عن مبادىء اللغة للإسكافي:

أصـــك أظمـــى حَيفـــس وأفحـــج

وهي رواية أخرى لا غبار عليها. وهذا شاهد على أن اللفظ على مثل (صيقل) أما الرواية الأولى فصوّبها الأستاذ في النهاية بأن اللفظ بمثناة تحتانية ثم الفاء، فعني بشكل اللفظ في فهارس السمط (ص 132) على مثال (حَيَفسٌ) بفتحتين وقد فاته أن الصواب (حِيَفسٌ) بالكسر فالفتح كالهزبر عن ابن السكيت كما صرح به المجد وأن المفتوحة (حَيَفساء) بالمد عن ابن دريد. وجاء في اللسان أيضاً: حيفس مثال هزبر كما ورد حَيفس مشكولاً بلا ضبط محرر (أي مثال صيقل). فلعل الأستاذ اشتبه عليه الأمر. وكانت المغربية غير بعيدة لكون

---

(1) انظر خزانة الأدب ج 1 ص 303.

الكلمة فيها على هذا المثال (حِبَفس) على نقص نقطة واحدة من تحتها مكان نقطتين.

ص **147**: قال أبو علي (1/36): أحمر كالقرف وهو الأديم الأحمر وأنشدنا اللحياني:

أحمـــــر كـــــالقـــــرف وأحـــــوى أدعـــــج

علق الأستاذ على الشطر برقم (3) فقال: ورأيت في الشعراء 194 أحمر قرف على الصفة (انتهى). قلت: هذا الاستدراك لم يفدنا بزيادة. ولعله لم يرجع إلى نص القالي فقد جاء في سياق الأمالي: وأحمر قَرِف وكالقرف» ـ وإخاله قد اغتر بما نقله البكري وقد أخل باللفظة هذا وفاته الأقرف، حكاه المجد (قرف).

ص **148**: قال أبو علي (1/37): وأرمك رادنيٌّ.

تكلم عليه البكري فقال: رادني من قولهم ليل مُردن أي مظلم. ومرَّ به الأستاذ مقتنعاً بما ورد، ومما يضاف إلى هذا النص، أحمر رادني، قال المجد: خالفت حمرته صفرته (ردن) وجاء في الجمهرة (2:257): جمل أحمر رداني (أي بتقديم الدال على الألف) إذا نسب إلى شدة الحمرة. قال الأصمعي: لا أدري إلى ما نسب.

ص **154**: أنشد أبو علي (1/39) لكثير:

فـأسحـق بـرداه ومـح قميصـه   فأثوابه ليست لهن مضارح

عند البكري في أربعة ثانيها هذا الشاهد. وقال في تفسيره: «والمضارح والموادع والمباذل واحد. وقيل: المضارح فضول الثوب، سميت بذلك لأنها تضرح أي تدفع بالأرجل»، وقال الأستاذ برقم (1): وفي الأمالي المضارج بالجيم» قلت: نعم، ولكن العهدة على الناسخ دون القالي، ولولا ذلك لما تركه البكري بغير تأنيب.

ثم قال الأستاذ: هذا، وههنا مزلة أقدام الفحول، وذلك أنك ترى ل و ت عن أبي عبيد (القاسم بن سلام) المضارج، المباذل. وأغفلت المعاجم «المضارح» بالحاء. واستدركها عليها أبو الطيب الفاسي وأنشد قول كثير نقلاً عن كتاب الفرق لابن السيد فقال البلكرامي في مستدرك ت الصواب بالجيم كما مرَّ في [ضرج] فاقرأ واعجب:

ها إن هذا موقف الجازع قدما وسؤر الزمن الفاجع

قلت: هذه الفوائد برمتها انتشلها الأستاذ عن البلجرامي غير التنبيه على وهمه[1] وكان أولى بمثله أن لا يغضى من وجوه اشتراك المادتين بالجيم والحاء في بعض المعاني. وقديماً ورد (الضرج) بالجيم و(الضرح) بالحاء بمعنى الشق وكذلك (انضرج) و(انضرح) ثم بمعنى التباعد[2] ومن هنا اختلف الرواة في قول ذي الرمة:

ضرحن البرود عن ترائب حرة... البيت

فروى أبو عمرو (ضرحن) بحاء مهملة وغيره (ضرجن) بالجيم. ومما يستأنس برواية الجيم قول هميان في وصف أنياب الفحل:

أوسعن من أنيابه المضارج[3]

ثم قول راجز آخر:

حتى إذا ما انشعبت مضارجاً خاض إليها شعباً أفارجا[4]

هذا، والفاسي مع استدراكه عليهم لفظ (المضارح) بالحاء المهملة ونقله الشاهد عن ابن السيد، لا ينكر (المضارج) بالجيم للثياب الخلقان، بل أثبتها

(1) انظر تاج العروس ج 2 ص 188د.
(2) الجمهرة 2:78 والتاج 2:188.
(3) التاج 2:68.
(4) الجمهرة 2:79.

وانتقد على المجد بإهماله للمفرد[1]. ولعل الزبيدي لم يطلع من أبيات كثير على غير هذا الشاهد. فبناء على ذلك حكم بوقوع التصحيف فيما نقل شيخه عن كتاب الفرق ولو أنه احتذى بشيخه حذو القذة بالقذة، لكان أسلم.

ص **154 ـ 155**: والضرح الدفع بالرجل خاصة، قال امرؤ القيس:

فاليد سابحة والرجل ضارحة   والعين قادحة والبطن مقبوب

أقول: لعل البكري نقل ذلك عن الجمهرة لابن دريد[2] ومما يضاف إلى كلام الأستاذ على هذا البيت[3] أن الدكتور فريتس كرنكو يقول في تهميشه على الجمهرة: البيت مركب من بيتين لإبراهيم بن عمران الأنصاري:

رقاقها صرم وجريها خذم   ولحمها زيم والبطن مقبوب
والعين قادحة واليد سابحة   والرجل ضارحة واللون غربيب[4]

هذا وفي رواية:

والرجل ضارحة والإطل مقبوب[5]

وفي نسخة أخرى: والمتن ملحوب[6].

ص **158**: «وقال ابن الأعرابي هو أحد غربان العرب».

يريد تأبط شراً أي ثابت بن جابر، وعلق الأستاذ على هذا القول بما نصه: «وفي القاموس أحد رآبيل العرب جمع رئبال وهو الذي ولدته أمه وحده»[7]. قلت: «أحد رآبيل العرب» قاله المجد في (إبط) ولم يسم أي واحد منهم في

(1) التاج 2:69.
(2) قارن الجمهرة 2:137.
(3) انظر رقم ـ 3.
(4) الجمهرة 2:137 ـ 1.
(5) نفس المرجع 2:124.
(6) نفس المرجع 2:124 ـ 2.
(7) انظر رقم ـ 3.

(الرأبلة) غير أنه فسر كلمة الرئبال فقال: كالقرطاس، الأسد والذئب، ومن تلده أمه وحده - إلى أن قال: وترأبلوا، تلصصوا أو غزوا على أرجلهم وحدهم بلا وال عليهم. ثم قال: الربلة والربيل كأمير اللص يغزو وحده... والريبال بالكسر الأسد.. الخ فلم يقل المجد بأن رآبيل العرب سموا بهذا المعنى الخاص، كما يترشح من جمع الأستاذ بين الفقرتين. ولكن الأوفق بحالهم ما حكى أبو علي أن ريابيل العرب لصوصهم، ولص رئبال وهو من الجرأة، وترأبلوا، تلصصوا وخرجوا يترأبلون إذا غزوا على أرجلهم وحدهم بلا وال عليهم ويوافقه الأزهري[1]. أما «الرئبال» لمن تلده أمه وحده فهو عن ابن عباد. وبعد نقل هذه الفقرة في نص القاموس قال السيد مرتضى البلجرامي: «وبه سميت رآبيل العرب كما سيأتي»[2] فلعله أراد اللفظ المشترك دون المعنى المنقول عن ابن عباد. ومهما يكن فإن هذا المعنى أبعد سبب لهذا التلقيب.

ص **170**: لحسان:

لعمرك إن إلّك من قريش   كإلّ السقب من رأل النعام

يقوله لأبي سفيان الحارث بن عبد المطلب».

قلت: هكذا وردت الفقرة، والصواب: لأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب. وهو ابن عم رسول الله وأخوه من الرضاعة، أرضعتهما حليمة السعدية، واسمه المغيرة وقيل اسمه كنيته والمغيرة أخوه[3] أسلم في الفتح وشهد حنيناً وكان ممن ثبت مع النبي ﷺ. توفى سنة خمس عشرة، فصلى عليه عمر، ويقال: سنة عشرين ولا عقب له، وقال مؤرج: بلغني أن رسول الله ﷺ قال يوم حنين: أعقبني الله من حمزة أبا سفيان[4].

(1) انظر اللسان 279:13 والتاج 334:7.
(2) التاج 333:7.
(3) انظر الاشتقاق ص 67؛ نسب قريش لمصعب الزبيري ص 85 والإصابة 90:4.
(4) كتاب حذف من نسب قريش ص 22.

ص **172**: . . . ثم يخرجون من هذه اللعبة إلى أخرى يقال لها: جِلِخْ جِلِبْ. . . قال ثعلب: ولم يأت على مثال جِلِخْ جِلِبْ إلا إبِل وإطِل.

علق الأستاذ على اسم اللعبة برقم (5) فقال: أغفلت عنه المعاجم غير (ت) عن أبي الطيب الفاسي، نقله عن اللآلي قال: ومنهم من ضبط جِلِحْ بالحاء المهملة، وغير كتاب ليس ـ 13، حيث ورد مصحفاً وذكر ثمانية أسماء على وزن إطل.

قلت: مما فاته أن ابن السيد قال في شواذ الأبنية: «وحكى عن العرب أنهم قالوا: لا أحسن اللعب إلا جِلِخْ جِلِبْ، وهي لعبة لهم يلعبونها[1].

أما الألفاظ الواردة على مثال (إبِل) فهي على علاتها: إبد (في أتان إبد)، إبط (وردّ الفيومي على من زعم كسر الباء لغة)، إطل (والمعروف بالسكون ولم يسمع محركاً إلا في بيت امرىء القيس: له إطلا ظبي البيت. . قاله البطليوسي) بِلز (في امرأة بلز أي: الضخمة من زيادة أبي الحسن الأخفش) الجلد (في شعر ابن رِبع الهذلي، في النوادر والاقتضاب) حِبر (القلح في الأسنان وكذلك الحبرة، من زيادات أبي الحسن الأخفش والمعروف بفتح الحاء وسكون الباء قاله البطليوسي وأنشد لبعضهم) دِبِس (عند الجواليقي عن ابن دريد) الرجل (في رواية أبي الحسن في تفسير النوادر) بنو عجل (فيما أنشده أبو الحسن لبعض الرجاز في تفسير النوادر) ويضاف إليها هِبل (كإبل حكاه المجد وفي العباب مثل فلز ويؤيد ضبط الصغاني قول ذي الرمة: هبلّ إلى عشرين. . البيت)[2].

ص **185**: وهو عقيل بن عُلَّفة بن الحارث بن معاوية، ذبياني يكنى أبا العميس، وأبا الجرباء.

---

(1) انظر الاقتضاب ص 273.

(2) يراجع لها النوادر لأبي زيد: 30، أدب الكاتب ص 459 (السلفية)، البطليوسي ص 272 ـ 273، الجواليقي ص 403، الكامل (1:287)، الفيومي ص 6، تاج العروس 8:162.

كتب الأستاذ معلقاً على الكنيتين برقم (4): الأصلان، أبا العباس وأبا الحربا وأصلحتهما على ما في غ (انتهى).

أقول ليس (غ) أي الأغاني مما يعول عليه في الضبط والتقييد. وإنما الصواب (أبا العملس) باللام المشددة دون الياء المثناة من تحت. وعملس بن عقيل بن علّفة، ذكره ابن دريد في الاشتقاق وفسر اسمه فقال: والعملس، الخفيف وسمِّي الذئب عملّساً[1]. ثم إنه ذكر: إن عقيل بن علفة المري هذا رماه ابنه عملس بسهم فانتظم فخذه[2]. أما بنته الجرباء فورد ذكرها في ترجمة (دير سعد) عند ياقوت[3].

ولا بأس بالإشارة إلى فوائد أخرى عن ابن حزم، فقد ذكر في أولاده الذكور: علفة، والعملس والمتعسر وجثامة وقال إن بنته الجرباء تزوجها يزيد بن عبد الملك بن مروان وهي ثيب من ابن عمها، فولدت له ابناً مات صغيراً[4] وهناك أخرى من بناته تزوجها يحيى بن مروان بن الحكم[5] وفي رجال بني غيلان بن مالك بن عمرو بن تميم أبو الجرباء آخر، شهد يوم الجمل مع أم المؤمنين وقتل وله شعر في ذلك اليوم[6].

ص **186** : «وكان أهوج جافياً، شديد الهوج والعجرفية. . .».

كتب الأستاذ برقم (2): الأصلان، أعرج جافياً شديد البرح. . . وكله تصحيف وتأمل ما في غ وخ.

قلت: هلا نتأمل ما في الأصلين؟ والذي سنح لي أن الصواب هكذا

---

(1) انظر الاشتقاق ـ ص 561.
(2) نفس المرجع ص 29 ـ30.
(3) راجع معجم البلدان (ديرسعد).
(4) جمهرة أنساب العرب ـ ط القاهرة، 1962 ـ ص 253.
(5) الاشتقاق ص 288.
(6) نفس المرجع ص 203.

(وكان أعوج جافياً شديد البرح والعجرفية) وهذا قريب من الأصلين خطاً وغير متكلف مع وضوح المعنى وسلامة الأسلوب. والأعوج: السيئ الخلق، والبرح: الشرّ. فلا أدري وجهاً لموافقة الأستاذ ـ رحمه الله ـ على قراءته ودعواه للتصحيف تماماً.

ص **187**: إلا كحلف عبيدة بن سميدع

أورده في التعليقة برقم (3) عن الشريشي «سميذع» بالذال أي المعجمة ثم قال: وسميذع بالذال أرجح تصحيفه (انتهى). هذا ينم عن وجود المادتين بالإهمال والإعجام معاً، على أن مادة (سمذع) بالمعجمة لا وجود لها البتة. فلماذا نميل إلى الترجيح دون الإبطال الصريح. نعم ورد في إحدى نسخ القاموس زيادة (ومعجمة مفتوحة) قال الزبيدي: وهذه الزيادة ساقطة في غالب النسخ، فإن ظاهر كلام الجوهري وابن سيده والصاغاني إهمال الدال بل صرح بعضهم بأن إعجام ذاله خطأ[1]. وأما قول الشيخ الصفي بوري في منتهى الأرب[2]: وقد يقال بالمعجمة، فلا عبرة به وأما ما ورد عند الشريشي في شرحه للمقامات فالعهدة فيه على الوراقين دون الشريشي نفسه.

ص **194**: وذكر أبو علي (1/50) عن يونس خبره مع شُبيل بن عروة الضبعي عند أبي عمرو. قال الأستاذ معلقاً على (عروة) بالواو برقم (5): تصحيف وفيه وفي الأمالي وغيرهما من عامة الكتب إلا ما شاء الله ثم قال: والصواب كما في ب شبيل بن عزرة الخ وأشار إلى نسخة الأمالي في باريس. فلا أدري لماذا تركه الأستاذ على تصحيفه في متن اللآلي والعهدة ـ فيما أعتقد ـ ليست على القالي ولا على البكري.

ومما يجب الانتباه له أن هذا الخبر ساقه الجواليقي بإسناده إلى ابن دريد

(1) تاج العروس ج 5:385

(2) نفس المرجع 2: 376.

عن أبي حاتم عن الأصمعي عن يونس[1] وهنا ورد شبيل بن عزرة بالزاي على الصواب. أما القالي فرواه عن ابن دريد عن أبي حاتم عن أبي عبيدة عن يونس وكذلك رواه قاسم بن ثابت بإسناده إلى أبي عبيدة فيما ساق البكري نقلاً عنه. فهذا الخبر لم ينحدر عن أبي عبيدة وحده كما يوضحه ما قدمنا عن الجواليقي ومما يزيده تثبتاً أن ابن دريد نفسه يسوق هذا الخبر عن أبي حاتم عن الأصمعي في الاشتقاق (ص 119).

ص **201**: (حديث الأعرابي)... وقال فيه: «عشرّب وما عشرّب» ولم يفسره وهو الغليظ الشديد».

أقول: مرَّ الأستاذ بتفسير البكري مقتنعاً، ومما يضاف إليه بصدد الضبط أن (العشرب) كجعفر وهملّع وفسره المجد بالسهم الماضي والأسد كالعشارب والشديد الجريء. أما قول البكري (وهو الغليظ الشديد) فلا يفيد إلا التوكيد لأن الحرفين متقاربان. ولعل هذا الذي ساقه المجد أليط بالمعنى فقد ورد في حديث الأعرابي «عشرب وما عشرب، ليث محرب وسمام مقشب» وهذا كما لا يخفى ينطوي على معنى المضاء إلى جانب القوة والصلابة.

ص **212**: ذكر أبو علي خبر مقاس العائذي مع هشام بن عبد الملك.

أقول: عند القالي مقاس (الفقعسي) مكان (العائذي)[2] ولم يتكلم البكري على هذه النسبة إلى (فقعس) نفياً أو إيجاباً. كما أن الأستاذ أيضاً لم يتعرض لهذا الخلاف البتة. أما ما تيسر لي جمعه وإيضاحه في هذا الصدد فهو كما يلي:

1 ـ مقاس هو مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة، كذا سماه المرزباني وسماه به مصعب في نسب قريش (ص 441) واتفقا على سرد نسبه إلى

---

(1) انظر شرح أدب الكاتب ص 172.
(2) انظر الأمالي 1:57.

ربيعة بن تيم بن الحارث. وبذلك سماه ابن دريد[1] ثم البكري. فقول الأستاذ برقم (3): وقيل هو مسهر بن النعمان الخ... نقلاً عن المرزباني موهم بخلاف ما اختاره المرزباني وقد قدمنا المختار عنده وعند غيره.

2 ـ أما قول الأخفش: هو مقاس بن عمرو بن عثمان بن عائذة، فحكى المرزباني مثله بصيغة التمريض وفي سياقه (مسهر) مكان (مقاس) والأستاذ مع مراجعته إلى المرزباني لم ينبه على هذا الخلاف في نسبه.

3 ـ ثم ورد في معجم الشعراء للمرزباني: وقال ابن دريد: اسمه يعمر بن عمرو[2] بينما البكري قد حكى هذا عن ابن الكلبي ولا يبعد أن يكون ابن دريد حكاه في مؤلف آخر له غير الاشتقاق.

4 ـ هذا ونسب مقاس رفعه المرزباني إلى خزيمة بن لؤي، وقد ساقه الأستاذ أيضاً عن ابن الجواني، وبنو خزيمة بن لؤي يعرفون بأمهم عائذة بنت الخمس بن قحافة الخثعمي كما صرح به ابن دريد[3].

5 ـ وقال المرزباني: وهو مخضرم (انتهى) قلت: وكفى به رداً على من زعمه جاهلياً.

6 ـ أما (الفقعسي) مكان (العائذي) فلعله من تحريف النساخ وبنو فقعس من قبائل بني أسد بن خزيمة بن مدركة[4] ومما ينبغي الانتباه له أن المرزباني يقول (ويقال الغامدي) يعني مكان (العائذي) وبنو غامد من نصر بن الأزد[5].

ص 213: وذكر اللغويون أن اشتقاق اسمه من قولهم: مقست نفسه وتمسقت أي غثت. أما المجد فحكى في هذا اللقب مذهباً آخر حيث قال: (لأن

---

(1) الاشتقاق: 108.
(2) معجم الشعراء ص 231.
(3) الاشتقاق: 107 ويراجع المرزباني 331.
(4) نفس المرجع: 79 ـ 180.
(5) نفس المرجع: 492.

رجلاً قال: هو يمقس الشر كيف شاء، أي يقوله) وأوضحه الشارح بقوله: يقال مقس من الأكل ما شاء وكنيته أبو جلدة[1] ويرى الكاتب أن (مقس الشيء إذا كسر) أقوى صلة بهذا اللقب.

وقال الأستاذ معلقاً عليه برقم (1): وقد أغرب ابن دريد ـ على إمامته وجلالته ـ فقال في اشتقاق 67: «جاهلي، ومقاس مفعال من قاس يقيس وفيه ثلاثة أغلاط (أ) ليس بجاهلي (ب) مقاس فعّال من المقس (ج) وزن مفعال لا يوجد أصلاً (انتهى).

قلت: ثلثا الأثلاث ذهب بهما من كتب على هامش نسخة الاشتقاق العتيقة: ليس في الكلام مفعال وإنما هو مقاس فعّال من مقس»[2]. والثلث الباقي قد أحرزه المرزباني قديماً حيث قال (وهو مخضرم) فلا أدري ماذا حمل الأستاذ على هذه الأثرة!.

ص **215**: وأنشد أبو علي (1/58) للأعشى:

صددت عن الأعداء يوم عباعب... البيت

لقد فات أبا عبيد أن يتكلم على (عباعب) وكذلك الأستاذ لم يتعرض له وهو بالضم ماء لقيس بن ثعلبة. قاله المجد.

ص **217**: وأنشد أبو علي (1/59) للنابغة الذبياني:

وكل مدجج كالليث يسمو على أوصال ذيّال رفنٍّ

قد فسره البكري على هذه الرواية ثم أنشده في ضمن الصلة على النمط التالي:

بكل مجرب كالليث يسمو... البيت

وفسره الجواليقي على هذه الرواية بالجيم وبكسر الراء وفتحها[3] أما

(1) انظر تاج العروس 249.
(2) انظر الاشتقاق ص 108.
(3) شرح أدب الكاتب 215.

البطليوسي فمشى على الرواية الأولى وقال: هذا البيت للنابغة الجعدي وهو من الشعر المنحول إليه[1]، ومما ينبغي الانتباه له أن القتبي علق على البيت قائلاً: أراد (رفل) فحول اللام نوناً[2]. هذا ولقائل أن يقترح (بكل محرب) بحاء مهملة وله وجه كما ورد في وصف الأعرابي لبنيه[3] وهذا لفظه: «عشرب وما عشرب، ليث محرب» ثم في قول أبي ذؤيب:

«كـأن محـربـاً مـن أسـد تـرج»... البيـت[4]

ص **219 ـ 220**: وأنشد أبو علي لامرىء القيس:

فيـــا لـــك مـــن ليـــل كـــأن نجـــومـــه

قلت: نقل البيت بما سبق ولحق أي (بأمثل، بيذبل، صم جندل) ثم استطرد إلى المقارنة بينه وبين غيره كالطرماح ومن اقتفاه، وقد أحال لها الأستاذ على الحصري 3/166[5] ولا بأس أن ألمّ بما بينه الوزير أبو بكر في الكلام على هذه الأبيات ولم أر غيره تعرض لمثله وهذا نص بيانه: «ما رأيت أحداً نبّه على هذين البيتين وذلك أن الأول منهما يغني عن الثاني والثاني عن الأول ومعناهما واحد. لأن النجوم تشتمل على الثريا كما أن يذبل يشتمل على صم جندل، وقوله: «شدت بكل مغار الفتل» مثل قوله: «علقت بأمراس كتان»[6]، هذا وقصة المقارنة رواها المرزباني في الموشح[7] ونقل عنه البغدادي في خزانة الأدب[8].

---

(1) الاقتضاب: ص 338 ـ 339.
(2) أدب الكاتب (السلفية) ص 101.
(3) أمالي القالي 1:53، 54.
(4) الأمالي 1/64 واللآلي 229.
(5) انظر رقم ـ 2.
(6) انظر شرح الوزير أبي بكر لديوان امرىء القيس ـ 123 هـ، ص 29.
(7) ط. البجاوي 32 ـ 35.
(8) 1:372.

ص **221** : لعبد مناف بن رِبع الهذلي:

إذا تجاوب نوح قامتا معه ضرباً أليماً بسبت يلعج الجلدا

أمسك الأستاذ عن الكلام على هذا البيت وهو من شواهد أبي الحسن الأخفش في زياداته على نوادر أبي زيد (ص 30) وقد حمّل إتباع الكسرة على الاضطرار وكذلك أنشده البطليوسي ذاهباً نفس المذهب[1] فهو ليس من باب إبل[2] على أن البغدادي نقل عن شارح القصيدة: «والجلد بكسر اللام لغة في سكونها»[3].

ص **223** : والسنون بين السمين والمهزول.

كذا بلا إعجام، والصواب (الشنون) بالمعجمة كصبور، كما ورد في شعر بشر بن أبي خازم[4] وقال المجد: السمين والمهزول ضدّ... الخ (شنّ).

ص **227 ـ 228** : لابن عيينة:

أقبلت دنيا فوا جذلا جذل الغازي إذا قفلا

كذا ورد في النص مرتين والصواب (ابن أبي عيينة) كما ورد عند الأستاذ في التعليقة برقم (5) ومما أفاد: أن دنيا التي ذكرها ابن أبي عيينة... هي فاطمة بنت عمر بن حفص هَزاز مرد (معرب «آزاد مرد» وهو الرجل الحر) وهو من ولد قبيصة بن أبي صفرة (رقم 5).

أقول: كذا ضبط (هَزاز مرد) بزايين ثم أوضحه ولم يذكر شيئاً من المصادر، ولكنه فيما أعتقد أخذ هذا من الكامل للمبرد فقد ورد فيه ما نصه: «فاطمة بنت عمر بن هزار مرد (وقعت الرواية كما في الأصل، وصوابه «هزاد

---

(1) الاقتضاب 273.

(2) انظر ما تقدم برقم 172.

(3) خزانة الأدب 1:273.

(4) اللآلي: 222.

مرد» بالزاي والذال معجمة، ولا خلاف في الزاي)[1] فالضبط ههنا بالزاي ثم الذال المعجمة لا بزايين وليس هذا مما أفاد به المبرد ولكنه من قبيل الزيادات. وليس هذا الاختيار مع جهالة صاحبه مما يعتمد ويترك لأجله ما ثبت في الأصل رواية. ومما يتقوى به هذا الأصل أن ابن دريد قال: ومنهم عمر بن حفص الذي يقال له (هزار مرد) كان من رجالهم ثم كتب بعض من اطلع على نسخة الاشتقاق الخابورية معلقاً على عمر هذا: «فمن قبيصة، عمر بن حفص بن عثمان بن قبيصة ولي إفريقية، وعمر بن حفص هذا كان يلقب بهزار مرد وتفسيره ألف رجل أي يعدل في شجاعته بألف رجل»[2]. فاتفق الأصلان على (هزار) بالراء بمعنى ألف وثلثهما من كتب على حاشية الاشتقاق هذه الفائدة وإن كان مجهولاً فالمصير إلى متفق الثلاثة أجدر بالترجيح على من أفادنا خلال نص الكامل بقوله المستغرب وإن صوب ما تفرد به. على أن كلمة (آزاد) الفارسية ربما تكلم بها العرب بدون إبدال الألف هاء، وقد سمي بها نوع من أجود التمر وربما حذفوا الألف الممدودة وذلك في الشعر خاصة كما قال أحد الرجاز:

يغـــرس فيهـــا الـــزاذ والأعـــرافـــا

قال أبو حاتم: أراد (الأزاذ) فخفف للوزن[3].

ص **232**: هامش رقم (2). . . «وبعد البيتين في إسناد خبر ذي الرمة الآتي عند القالي غُرير بن طلحة ككميت بالغين مضبوطاً في النسخة العتيقة الأندلسية من الأمالي بالدار وكتب سنة 486 هـ وعليها طرر لعلماء الأندلس كأبي الوليد الوقشي وغيره».

قلت: هكذا ورد والصواب: «خبر كثير أبي صخر»[4] وكذلك جاء (غُرير)

(1) راجع الكامل 1:254.
(2) انظر الاشتقاق 482 ح ـ 1.
(3) المعرب للجواليقي 67 والمصباح المنير 23.
(4) انظر القالي 1/65.

مشكولاً بضم المعجمة في طبعة الأمالي. فهذا الذي ساقه الأستاذ عن النسخة العتيقة بصدد (غُرير) يفيدنا بمزيد التثبت فقط.

ص **234**: ع:

ويلك يا حرقوص مهلاً مهلا أإبــــلاً أعطيتنــــي أم نخــــلا

الشطران مع الثالث الذي نقله الأستاذ من كتاب المداخل والاشتقاق[1] عند الدميري في حياة الحيوان[2] وأفاد «أنه بالسين في لغة بدل الصاد» وهذه فائدة لم أقف عليها عند غيره.

ص **234**: ع: ما لقي الأبكار من حرقوص (الأشطار الأربعة).

راجع لها الدميري والاشتقاق لابن دريد.

ص **235**: ع: وقال محمد بن يزيد كان اسم ذي الثدية الذي أنذر به النبي ﷺ وقتله علي رضي الله عنه حرقوصاً، وأنشد للرهين المرادي الخارجي: وأسأل الله. . . البيت.

لقد أحال الأستاذ على الكامل 595 وقال: وأبيات المرادي فيه ثلاثة، انظر رقم 1.

قلت: هذا الذي سماه حرقوصاً، هو الأخفش دون المبرد، إذ لم يرد ذلك في الأصل ولكنه ورد كذلك في زيادات الأخفش[3] وأما أبيات المرادي فهي أربعة رواها أبو العباس وليست ثلاثة كما زعم رحمه الله. وبالمناسبة ينبغي الانتباه لأمور عديدة على ما يلي:

1 ـ ذو الثدية: بالثاء المثلثة، كسمية. وبهذا اللقب ذكره ابن دريد ووصفه بصاحب يوم النهروان ولم يسمه[4]، واسمه عند ابن أبي داود (حرقوص

(1) انظر رقم ـ 6.
(2) ج 3 ص 233.
(3) انظر الكامل ـ ط. مصر ـ 163:2.
(4) الاشتقاق 163.

العنبري) وهو غير سميّه ابن زهير السعدي[1].

2 ـ وهو عند بعضهم: حرقوص بن زهير التميمي، وممن جزم بذلك ابن سعد[2]. وعن الأخفش: «حرقوص ذو الثدية» ـ في زيادات الكامل كما تقدم.

3 ـ يقال له أيضاً (ذو اليدية) بمثناة تحتانية وزان سمية كما ذكر المجد (يدي) وهذا من فوائت ابن حجر في الإصابة.

4 ـ ويقال له أيضاً «مخدج اليد»، و«المخدج» على وجه الاختصار، كما ورد عند ابن دريد وتكرر عند المبرد وساق في خبر علي رضي الله عنه ما لفظه: «سيماه أن يده كالثدي، عليها شعرات كشارب السنور، إيتوني بيده المخدجة»[3] وأيضاً ورد في وصفه أنه (مودن اليد) أو مجدع اليد[4].

5 ـ ورد في حديث عبدالله بن عمرو عند المبرد: «رجل يقال له عمرو ذو الخويصرة أو الخنيصرة» ـ أي مصغرتين مرة بالواو وأخرى بالنون قبل المثناة التحتية[5]، فهذا يفيدنا بثاني الأقوال في اسمه وبرابعها وخامسها في لقبه.

6 ـ ومما أفاد به المجد أن ذا الخويصرة اثنان، أحدهما يمامي وهو الذي بال في المسجد، والآخر تميمي وهو حرقوص بن زهير ضئضىء الخوارج (القاموس «خصر») ولكنه ذكر في باب الصاد: وابن مازن تميمي، وابن زهير، كان صحابياً فصار خارجياً (انتهى) فاقتضى ذلك أن حرقوصاً التميمي غير حرقوص بن زهير وهذا من متناقض الكلام كما تقدم عن (خضر).

7 ـ وجاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند البخاري: «فأتاه ذو

---

(1) الإصابة 1/375 رقم 1969 (القسم الثالث).

(2) انظر صحيح البخاري 624 ح رقم 4.

(3) الكامل 2:19 ـ 140 وانظر الاشتقاق ص 163.

(4) الإصابة 1:472 ـ 473.

(5) الكامل 139.

الخويصرة» ـ وجاء مرة أخرى: «فأتاه عبد الله بن ذي الخويصرة» وهذا أفادنا قولاً ثالثاً في اسمه لو صح وثبت. وحمله المجد على الوهم غير أن معظم أصول النسخ القديمة للجامع الصحيح ورد فيها «عبد الله بن ذي الخويصرة»[1] بينما ورد في طبعة الهند المتأخرة «عبدالله ذو الخويصرة» أما حديثه في المغازي فقد ورد فيه ذكر هذا الرجل بوصفه دون اسمه أو لقبه، أنه «رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، محلوق الرأس، مشمر الإزار. . الخ»[2].

8 ـ والقول الرابع في اسمه أنه (نافع) وقد رجحه السهيلي كأبي داود[3].

9 ـ وجاء عند ابن الأثير في أسد الغابة (1:396) وعند الدميري في حياة الحيوان أنه حرقوص بن زهير السعدي الذي فتح سوق الأهواز وله أثر كبير في قتال الهرمزان وشهد صفين مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم انقلب عليه وصار مع الخوارج. ولما قاتلهم علي رضي الله عنه فقتل حرقوص يومئذ سنة سبع وثلاثين هجرية. . وقال ابن حجر «عندي في ذكره في الصحابة وقفة»[4] (ذو الخويصرة التميمي) ولكنه مع هذه الوقفة ترجمه في القسمين الأولين للحاء المهملة والأذواء.

10 ـ ومما تفرد به الدميري وهذا لفظه: هو الذي بال في المسجد وهذا مرجوح بناء على ما وضحه المجد من الفرق بين اليمامي والتميمي ثم إن الحديث لم يسم فيه الرجل، لا في رواية أنس بن مالك ولا في رواية أبي هريرة رضي الله عنهما[5] وقال بعض الشراح: هو الأقرع بن حابس[6].

---

(1) راجع الجامع الصحيح للبخاري ـ كتاب استتابة المعاندين ص 1024.
(2) نفس المرجع 624.
(3) انظر حواشي السهارنبوري على الجامع الصحيح 624 رقم 4.
(4) الإصابة 1/473 رقم 2450.
(5) انظر الجامع الصحيح للبخاري، 35، 890 (كتاب الأدب).
(6) نفس المرجع ص 890 الهامش.

11 ـ ثم من هذا القسم قوله: هو الذي خاصم الزبير رضي الله عنه في شراج الحرة[1] فهذا أيضاً غير سديد وذلك لكونه رجلاً من الأنصار كما ورد التصريح به في رواية عبد الله بن الزبير[2]. وزعم الداودي أنه كان منافقاً فيما ذكر عنه القاضي[3] وقيل إنه كان يهودياً، وكل ذلك إلا ما قدمنا بعيد غاية البعد[4] وذكر بعضهم في حواشي الجامع للترمذي[5]: أن الرجل هو حاطب بن أبي بلتعة، وهذا أيضاً ظاهر البطلان لأن الرجل أنصاري وحاطب معدود في المهاجرين. والقول بأن الآية نزلت في شأن المنافق واليهودي أو في شأن الزبير وحاطب بن أبي بلتعة، ذكره الزمخشري في الكشاف[6]. وجاء عند البخاري في كتاب الصلح عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاصم رجلاً من الأنصار، قد شهد بدراً، إلى رسول الله ﷺ في شراج الحرة ـ الخ[7]. ففي هذا وما شاكله من الحجة ما لا يقاومه شيء من مزاعمهم. والظاهر أن الزبير رضي الله عنه قد آثر الستر على الرجل وأن فضيلة شهوده بدراً ما كانت لتذهب سدى ـ إذن ليس حرقوص بن زهير السعدي التميمي ذو الثدية أو ذو اليدية، أو ذو الخويصرة أو ذو الخنيصرة ذلك الأعرابي الذي بال في المسجد ولا هو ذاك الرجل الذي خاصم زبيراً في شراج الحرة البتة.

ص 325: أبوعلي (1/66):

وإذا فلان مات عن أكرومة رقعوا معاوز فقره بفلان

---

(1) حياة الحيوان ج 2 ص 233.

(2) الجامع الصحيح للبخاري 317 وحاشية السهارنبوري رقم 12 (كتاب المساقاة). وروى أيضاً عن عروة 318.

(3) انظر سنن ابن ماجه 3:1، الحاشية رقم ـ 11.

(4) انظر الجامع الصحيح (كتاب التفسير) 660 الحاشية رقم ـ 2.

(5) 82:1 ـ 83، الحاشية رقم 1.

(6) 278:1 ط. مصر، 1354 هـ (سورة النساء).

(7) الصحيح 373.

أنشد البكري بمناسبة المعنى عدة أبيات لآخرين وأعرض عن تفسير البيت وما تقدمه تماماً، وتبعه الأستاذ فلم يفدنا بشيء مما تركه البكري من الإيضاح: و (شبيث) في قوله: سكنوا شبيثاً ـ البيت، بضم الشين المعجمة وفتح الموحدة وبآخره ثاء مثلثة، اسم ماء لبني تغلب.

أما (معاوز) جمع معوز ومعوزة للثياب الخلقان كما ذكر القالي فيقال أيضاً بزيادة الهاء، كما ورد في شعر رجل من سعد، وهو على ما أنشد المبرد:

ومحتضر المنافع أريحي نبيل في معاوزة طوال

ثم فسره قائلاً ما نصه: فإنما يفعل ذلك لتحقيق التأنيث لأن كل جمع مؤنث. كما تقول في جمع صيقل صياقلة الخ[1]. وقد فات المجد هذا الجمع بزيادة الهاء كما فات صاحب الخزانة (3:254).

ص **236**: أبو علي (1/67)... الأعلى زند والأسفل زندة.

قد فات البكري أن يزيد علي القالي في وصف الزندة كما أن صاحبنا مرَّ به دون أي تكملة. وقرأت عند البغدادي فصلاً رائعاً في زناد العرب نقله عن كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري، فليراجع إليه[2].

ص **237**: وذكر أبو علي (1/67) خبر حضرمي بن عامر وابن عمه جزء ـ إلى أن قال ـ فأما جزء فهو جزء بن فاتك الأسدي.

علق الأستاذ على جزء برقم (3) قائلاً: وفي أضداد الأصمعي 50 جزء هو سنان بن مُؤَلِمة. وفي جمهرة العسكري 99، 1/253 هو ابن مالك. والأبيات فيها ـ إلى أن قال ـ والكامل 41، والاقتضاب 361... الخ.

أقول: هذا الخبر مع قطعة الشعر عند الجواليقي وجاء فيما نقل: جزء بن مالك بن جبل أحد بني موألة بن همام وهو ابن عم حضرمي[3] فلعل الصواب

(1) الكامل ج 1 ص 41.

(2) خزانة الأدب 4:6 1ـ 17.

(3) انظر شرح أدب الكاتب ص 254 ـ 255.

(مالك) مكان (فاتك) وكذلك (مُؤلِمَةَ) ليس إلا محرفاً والصواب ما ورد عند الجواليقي ويساعده ابن دريد حيث قال: ومن بني ملادس (بنو مَوْألة) أي بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهمزة واللام مع التاء[1]. والأبيات الستة عند القالي أنشد منها المبرد ثم البطليوسي الثلاثة الأولى فحسب وهذا خلاف ما يبدو من إحالة الأستاذ عليهما. أما الجواليقي فزادنا على الستة بسابع يتلو خامسها عند القالي، وهو:

أورع صتـــم تـــرى الأرامـــل (م) والأيتـــام أكنـــاف بيتـــه رســـلا

هذا وقول أبي علي في تفسير (شصائصا نبلا): «وهو من الأضداد» يعنَي (نَبَلا) فينتهي إلى التوزي كما حكى عنه المبرد. وصنع المجد موهم باختصاص الكلمة بالحجارة والمدر (نبل).

ص **238**: قول يزيد بن الحكم الثقفي في كلمة له:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى.. البيت

قال البكري: لا يجيز المبرد لولاي ولولاك ـ الخ... هذا الموضع جازه الأستاذ ولم يلفت النظر إلى «الكامل» فليراجع لكلامه على المسألة والبيت معاً: (2:208 ـ 209).

ص **242**: وأنشد أبو علي (1:69): إني رأيتك كالورقاء.. البيت.

الورقاء: دويبة تنفر من الذئب الخ.. قلت: كذا وردت (دويبة) في طبعة الأمالي. وفي نسخة ب كما نقل عنها الأستاذ[2] ولكنها في سياق البكري (ذئبة) وهي أليط. ويذهب وهلي إلى (ذؤيبة) بالمعجمة فأرجحها على (دويبة) بمهملة.

ص **243**: وأنشد أبو علي (1/69) لأبي حية النميري: «المطي طليح»

---

(1) انظر الاشتقاق ص 261.

(2) انظر رقم ـ 2.

وفيما أنشد البكري (ص 244) «عبر السفار طليح». ومما يسترعي الانتباه أن لفظ (طليح) أصله للنوق ـ قال المعري ـ وقلما يقولون للجمل طليح، إنما يقولون ذلك للناقة[1].

ص **255**: وأنشد أبو علي (72/1): لأبي ذؤيب:

يقولون لما جُشت البئر أوردوا وليس بها أدنى ذفاف لوارد

قلت: حكى أبو علي (الدفاف البلل) أي بالمهملة كما ورد في الطبعة ولكنه في البيت بالمعجمة على الصواب. وزاد البكري في التفسير: السير السريع الجفوف وأصل الذف السرعة (ص 256) . والمعجمة شكلها الأستاذ بضمة وترك التنبيه على (الدفاف) بالمهملة. ثم أغفل أن المعجمة تكسر أيضاً على أنها جاءت في الطبعة مشكولة بهما. هذا وفي اللسان (ذُفاف قليل والذِفاف البلل) ولم يضبطهما باللفظ، ونقل الشاهد عن أبي عبيد. وجاء في المخصص[2] عن صاحب العين: (ماء ذُفاف وذُف وذُفف) بضم المعجمة شكلاً. أقول: وأنشد أبو علي الهجري بلا عزو:

وهل أشربن من ماء حلية شربة تكون شفاء أو ذَفافاً لما بيا

والكلمة مشكولة بالفتح وفوقها «صح». وقال عقب البيت: «والذفاف بجر الذال أدنى ما في البئر وأقل ما يشربه الشارب. والذفاف بالفتح من الإجهاز، ذفّف عليه وذفه ـ ثم أنشد عجز البيت لأبي ذؤيب:

ومـــا إن بهـــا أدنـــى ذفـــاف لـــوارد[3]

وبيت الهذلي فسره القتبي في المعاني الكبير (ص 1227) دون أن يضبط اللفظ.

---

(1) عبث الوليد 127.

(2) 9: 134.

(3) التعليقات والنوادر (نسخة كلكته) الورقة الـ 204/ظ.

ص 256 : وأنشد أبو علي (1/76) لسوار بن حبان المنقري:

ونحن حفزنا الحوفزان بطعنة كسته نجيعاً من دم الجوف أحمرا

قال البكري: هذا وهم من أبي علي أو ممن أنشده البيت وإنما هو: «من دم الجوف أشكلا».

أقول: ولكن ورد في طبعة الأمالي (1/76): «من دم الجوف أشكلا» مكان (أحمرا). إذن لم يهم القالي أو من أنشده ولعل نسخة الأمالي التي اعتمدها البكري تسرب إليها هذا الغلط. والعجب من الأستاذ أنه لم ينبّه على هذا.

أما الحوفزان فهو الحارث بن شريك كما ذكر أبو علي. ولم يتعرض له البكري ولا الأستاذ. جاء في الاشتقاق (ص 358) أنه الحارث بن شريك بن مطر، جدّ معن بن زائدة وإنما سمي الحوفزان لأن قيس بن عاصم اقتلعه عن سرجه بالرمح (انتهى) وزعم القتبي أن الذي حفزه بسطام بن قيس، وقد رد عليه ابن السيد البطليوسي والجواليقي[1]، والبيت عزاه الباقلاني إلى قيس بن عاصم وليس بذاك[2].

ص 259 : . . . وأحسن ما ورد في هذا المعنى قول الأحوص:

يــا بيــت عــاتكــة الــذي أتعــزل. . . البيتيــن

ثم قال البكري: «يعني عاتكة بنت عبدالله بن معاوية بن أبي سفيان. وعبدالله هو الذي يلقب «بمنقّث» وكانت عاتكة عند يزيد بن عبد الملك بن مروان. وأم يزيد هذا، عاتكة بنت يزيد بن معاوية بن أبي سفيان» (انتهى).

لقد كتب الأستاذ رحمه الله معلقاً على «منقِّث» برقم ـ 3 عبارة نعى فيها على أبي عبيد البكري. وقد تصدى للرد عليه بما نصه: «إن عبدالله بن معاوية لم

---

(1) الاقتضاب ص 123، شرح أدب الكاتب للجواليقي ص 169،

(2) انظر إعجاز القرآن على هامش الاتقان 1:121.

يعقب، كما في المعارف (105) فعاتكة هذه إذن بنت عبد الله بن يزيد بن معاوية كما في غ (18/197) ويزيد له ثلاثة من الأولاد سمي كلهم عبدالله[1] ـ إلى أن قال ـ وفي الوفيات (1/185) أنها عاتكة بنت عبدالله ابن أبي سفيان، وهذا أيضاً غلط، لأنه ليس لأبي سفيان ولد يكون يدعى عبدالله فصوابه هو المذكور»[2].

مع الأسف لا أكاد أوافق الأستاذ على معارضته للبكري بما عارض، إذ لا غبار على سياقه البتة، ولعله أخذ ذلك عن القتبي نفسه، فإن المقارنة بينهما تؤدي إلى ذلك. فدونك ما ورد عند القتبي في أولاد معاوية بن أبي سفيان: «فولد معاوية عبد الرحمن بن معاوية لأم ولد، ويزيد بن معاوية وأمه ميسون بنت بحدل الكلبية، وعبدالله وهند ورملة وصفية. فأما عبد الرحمن فلا عقب له وأما عبد الله فكان ضعيفاً ولقبه منقب (كذا) ولا عقب له من الذكور وكان له بنت يقال لها عاتكة تزوجها يزيد بن عبد الملك وفيها قيل:

يا بيت عاتكة الذي أتعزل حذر العدى وبه الفؤاد موكل[3]

فالظاهر إذن أن قوله في المعارف (105) كما نقله الأستاذ مغزاه نفي عقب له من الذكور وليس معناه النفي على الإطلاق. وهذا النص أولى بالاعتبار غير أن قوله «عبد الرحمن بن معاوية لأم ولد» يدفعه النظر، لأن عبد الرحمن وعبد الله ابني معاوية أمهما فاختة بنت قرظة بن عبد عمرو بن نوفل بن عبد مناف قرشية ومات عبد الرحمن صغيراً[4]. وبالمناسبة يضاف إلى هذا أن سياق القتبي، يعضده ما ورد عند مصعب الزبيري في نسب قريش[5] فقد ذكر لعبد الله بن معاوية بنتين، إحداهما عاتكة وأمها أمة الحميد بنت عبد الله بن عامر بن كريز؛ وعاتكة هذه ولدت لعبد الله بن يزيد بن معاوية ـ وهو الأسوار ـ حمادة.

(1) المعارف 178.
(2) نفس المرجع 175.
(3) راجع كتاب المعارف ـ ط. غوتنجن سنة 1850 م ـ ص 178.
(4) انظر تاريخ الأمم والملوك للطبري ـ ط. مصر، 1939 م ـ 4:243.
(5) ط. مصر سنة 2953 م.

والأخرى رقية بنت عبد الله بن معاوية، أمها أم ولد. ورقية هذه ولدت لعبد الله بن عبد الملك بن مروان[1] فالقول بأن عبد الله بن معاوية لم يعقب، دعوى فارغة ولعل عاتكة هذه خلف عليها يزيد بن عبد الملك بعد الأسوار عبد الله بن يزيد بن معاوية.

أما قول الأستاذ (فعاتكة هذه إذن بنت عبد الله بن يزيد بن معاوية كما في غ 18/197) فإنه لإحدى الكبر، كما قدمنا عن مصعب. وقد ذكر في أولاد الأسوار (عبد الله بن يزيد بن معاوية) عدة بنين وبنات ولم يذكر أن واحدة منهن سميت عاتكة[2].

كذلك قول الأستاذ: (ويزيد ولد له ثلاثة من الأولاد وسمي كلهم عبدالله ـ نقلاً عن المعارف) ليس إلا مجازفة فقد سرد الطبري وقبله مصعب أسماءهم فذكرا: معاوية وخالداً وأبا سفيان ـ أمهم أم هاشم ـ ثم عبد الله بن يزيد (وهو الأسوار) وعاتكة (ولدت مروان ويزيد ابني عبد الملك بن مروان)، أمهما أم كلثوم بنت عبد الله بن عامر بن كريز ـ ثم عبد الرحمن بن يزيد وأبا بكر ومحمداً وعثمان ـ وقد أغفله الطبري ـ وعتبة ويزيد ـ لم يعرفه الطبري ولكنه زاد على مصعب ـ عبدالله الأصغر وعمر وحرباً والربيع ـ وأسقط ذكر بناته تماماً وإنما ذكرهن مصعب فقال: «وأم محمد ورملة وأم عبد الرحمن وأم عثمان لأمهات أولاد»[3]. فالذكران من أولاده فوق عشرة والإناث ست؛ فلا عبرة إذن بقوله رحمه الله (ولد له ثلاثة من الأولاد) كما لا يؤبه بدعواه (سمي كلهم عبدالله).

أما ما نقله الأستاذ عن الوفيات فلعله جاء على النسبة إلى الجد، وهذا معروف في النسب، فحذف معاوية وقيل لها: «عاتكة بنت عبد الله بن أبي سفيان»، مكان «عاتكة بنت عبد الله بن معاوية بن أبي سفيان» ومن هنا ثبت

---

(1) انظر نسب قريش: 131 ـ 132.

(2) قارن نسب قريش: 131 ـ 132.

(3) راجع نسب قريش: 128 ـ 130، وتاريخ الأمم والملوك 384:4.

الألف في الكتابة ـ إذن حق للبكري أن ينشد:

أنـــا القتيـــل بـــلا ذنـــب ولا قـــود

ص 267: وأنشد أبو علي (1/82) لسلمى بن ربيعة:

حلـت تمـاضـر غـربـة فـاحتلـت.. القطعـة بطـولهـا

ع: هكذا رواه أبو علي (سَلمى) ولم يختلف الرواة أنه سُلميُّ بضم السين وتشديد الياء ـ الخ. قال الأستاذ معلقاً على هذا: «وفي النوادر سلمان (ولعل الأصل سَلمى كما يدل ما في خ عنه) قال أبو الحسن هكذا وقع في كتابي سُلمى وحفظي سُلميُّ (رقم: 2) قلت: ورد في النوادر (سلمان بن ربيعة الضبي أو سَلمى) ويتلوه ثلاثة أبيات من الكلمة. وهب أن أصل «النوادر» قد احتوى من اختلاف الرواة على (سَلمى وسُلميُّ) كما جنح إليه الأستاذ محتجاً بما ورد في «خزانة الأدب» للبغدادي إذن يؤدي بنا ذلك إلى أن نعتقد (سلمان بن ربيعة الضبي) على طوله مقحماً مكان (سَلمى) بدون أن نطلع على حجة مقنعة لذلك إن هذا لشديد. وخاصة إذا عرفنا أن نسخة «النوادر» هذه انحدرت إلينا بخط ابن منظور الإفريقي. هذا وألفينا أبا الحسن يتعرض فقط لأحد الجزئين فيقول: «في كتابي سَلمى وحفظي سُلميُّ» وهذا لا ينفي الجزء الأول (سلمان بن ربيعة الضبي). فكأنه أثبت هذا عن أبي زيد كما لم ينكر على الشق الثاني مع بيان هذا الفرق بين كتابه وحفظه.

أما ما حكى عن أبي علي بأنه رواه بفتح السين ثم الميم على القصر، فيشهد له (سلمى بن جندل النهشلي) أحد فرسانهم في الجاهلية[1]. وكذلك يعضده ما حكى أبو الحسن عن كتابه كما تقدم على أن أبا علي لم يأت بضبط لهذا الاسم لفظاً. ثم إن البكري لم يشد دعواه بنصّ منقول ينتهي إلى أبي علي.

ومما يجدر بالملاحظة في صدد هذا الاسم بضم السين وتشديد الياء، أن

---

(1) انظر الاشتقاق 36، 244.

هناك آخر في الجاهلية اسمه (سُلميٌّ) من بني حنيفة وهو أبو عمير بن سُلميٍّ، ولعمير أخوان، مرارة وقرين والثلاثة من أوفياء الجاهلية وقال العائذ بقبر سُلميٍّ:

وأتيـت سُلميـاً فعـذت بقبـره وأخو الزمانة عائذ بالأمنع

وله قصة يراجع لها شرح أدب الكاتب للجواليقي (ص 315) والإخوة الثلاثة من رجال الاشتقاق (ص 348).

وسلمان بن ربيعة الذي نبه الأستاذ عليه بالإحالة على الاشتقاق 166[1] فهو باهلي وكان صاحب معرفة بالعراب والهجان وله قصة مع عمرو بن معدي كرب عند الجواليقي[2].

ص **268**: قوله: يسدُد أبينوها الأصاغر خلتي

لم يسنح للقالي ولا للبكري أن يتحدثا عن (أبينوها) فتبعهما الأستاذ ولكنه غريب نادر فلا بأس بذكر ما قال أبو زيد: وصغر الأبناء على أبينين على غير قياس وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه تكلم بهذه اللغة[3] ثم لأبي الحسن مزيد إفادة بصدد الفرق بينه وبين (أبيناء) مصغر (أبناء).

ص **268**: قوله: واستعجلت هزم القدور فملّت

قال البكري: وروى غير أبي علي (نصب القدور) قلت: هذا الذي أفاد به البكري رواية الأحول وهي في زيادات النوادر لأبي الحسن عن أبي العباس الأحول وغيره[4].

ص **268**: والجمى والمطا عِرق في الظهر.

---

(1) الاشتقاق 166 ط، مصر 273.
(2) شرح أدب الكاتب 203.
(3) النوادر 121.
(4) نفس المرجع 121.

علق الأستاذ على (الجمى) برقم 4 بما نصه: الجمى والجماءُ والجماءة، ظهر كل شيء. وكان الأصلان (والجُمَم) أقول وقد صدق القائل:

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها (انتهى)

لا غرو أن الاستاذ حقيق بما تمثل به، ولكنه مع ذلك لم يعبأ بقول أصحاب المعاجم حيث قالوا: المطا: الظهر - إلى غير ذلك من معانيه[1] . . . بينما البكري يقول: عِرق في الظهر. فلعل هذا من باب تسمية الكل باسم الجزء. وكذلك ضبط الأستاذ اللغات في الجمى كلها بالفتح شكلاً، ولها معان أخرى متقاربة ذكروها وقد فاته أيضاً أن المجد قال: ويضم في الكل. ومن المعاني المشتركة بينها وبين الجمأ والجماء (ممدوداً): الشخص. وذكر ابن ولاد: جماء الشيء (بالفتح ممدوداً) شخصه وأنشد أبو عمرو:

جعلت وساده إحدى يديه وتحت جمائه خشبات ضال

والجماء (بالضم ممدود): قدر الشيء ومحزره وهو مثل الزهاء يقال هو جُماء مائة، كقولك زُهاء مائة[2] وفيما ذكرت كفاية.

ص **269**: قال البكري: وذكر أبو علي: الأكشف والأميل ولم يذكر الذي لا رمح له وهو الأجم ولا الذي لا قوس معه وهو الأنكب (انتهى).

قلت: أما الذي لا رمح فيه، فلا أدري كيف سنح له أن ينفي ذكره ونحن نقرأ في الأمالي هذا النص: والأجمّ الذي لا رمح فيه. وأما الأحم بالحاء فالأقرب والحميم القريب (82:1) فهل كانت النسخة التي اعتمدها البكري سقيمة أم كانت به نعسة؟ ومهما يكن فلم ينتبه الأستاذ لشيء من ذلك.

ص **275**: وأنشد أبو علي (1/84):

حديث لو أن الميت يوحى ببعضه لأصبح حياً بعدما ضمّه القبر

(1) انظر ابن ولاد 103، والفيومي 888، والمجد «مطا».

(2) ابن ولاد - 25.

كذا أثبته الأستاذ بمثناة من تحت وشكله على البناء للمفعول في متن اللآلي وعلق عليه برقم (1) قائلاً: وفي الأمالي و ب (نوحي) ـ انتهى، يعني على البناء للفاعل.

أقول: ورد في الأمالي (1/84) في البيت وهو ثاني القرينين (نُوجي) بالجيم على البناء للمفعول من الماضي دون المضارع أي من المناجاة وليس من الإيحاء كما زعم. وهذا فيما يعتقد الكاتب هو الصواب ولا يذهبن على أحد أن سكون الياء غير سائغ فقد وجدنا له نظائر جمّة. منها أن بعض العرب ـ على قول أبي العلاء المعري ـ يسكن ياء الفعل الماضي إذا كانت البنية على فَعِل أو فُعِل ونحو ذلك مما يرد إلى ما لم يسم فاعله، وقد حكاه سيبويه. كأنه لغة لبعض العرب إلا أن جمهور الكلام على غير ذلك وبيت عروة ينشد على وجهين:

فيا ليت عمّي يوم فرّق بيننا سقى السم ممزوجاً بشبٍّ يمان

يروى (سُقَى) على لغة (طيىء) لأنهم يجعلون هذه الياء ألفاً. وبعضهم ينشد (سُقِيْ) على اللغة الأخرى[1] وجاء في مقطوعة لابن همام السلولي عند المبرد[2]:

ما إن رُزي أحد في الناس نعلمه كما رزئت ولا عقبى كعقباكا

وقرأ الحسن ـ فيما ذكر الزمخشري ـ (ما بقي) بقلب الياء ألفاً على لغة طيىء وعنه (ما بقي) بياء ساكنة وذلك في قوله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278] ومنه قول جرير:

هــو الخليفــة مــا رضــي لكمــو ماضي العزيمة ما في حكمه جنف[3]

(1) راجع، عبث الوليد 148.
(2) الكامل 3119:2.
(3) راجع له الكشاف 166:1 ط. مصر، 1354.

وروي أن علياً رضي الله عنه قرأ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ الآية... [سورة آل عمران: 10] بسكون الياء - قال الزمخشري - وهذا من الجد في استثقال الحركة على حروف اللين[1].

ص 275: وأنشد أبو علي (85:1) لابن الرومي شعراً، منه:

شرك العقول ونزهة ما مثلها   للمطمئـن وعقلـة المستـوفـز

قال البكري: وروى غيره (ونهزة ما مثلها). يعني بتقديم الهاء على الزاي. وسرد الأستاذ مظان هذا البيت ونقل عن مختار ديوانه - «نزهة» - أي بتقديم الزاي على الهاء. أقول: ورد عند القالي (نهزة) التي عزاها البكري إلى غيره ولم ترد في طبعة الأمالي (نزهة) بتقديم الزاي على الهاء فهل يبتني ذلك على اختلاف النسخ؟ أما الأستاذ ففاته أن ينبه على هذا أو ينعى على البكري صنعه هذا.

ص 290: «وفي الحديث: أرأيت من لا شرب ولا أكل ولا صاح فاستهلَّ، أليس ذلك بطلٍّ».

قلت: هكذا قرأ الأستاذ الكلمة الناجزة بحرف الجر وشكلها بكسرتين تحت اللام المشددة. ولم ينتبه لتصحيفة تطرقت إليها. والأصل عن أبي هريرة رضي الله عنه في الجامع الصحيح[2] وسياق اللفظ: «فقال ولي المرأة التي غرمت كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهلَّ، فمثل ذلك يُطلُّ، فقال النبي ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان» انتهى. وفي بعض الطرق (بطل) من البطلان، وقد رجحه الخطابي وأنكره ابن بطال وذلك جنوحاً إلى قول أهل اللغة. ونقل القاضي عياض أن جمهور الرواة في صحيح مسلم ضبطوه بالموحدة، وذكر الحافظ العسقلاني أن ذلك وقع كذلك للشكميهني في

---

(1) انظر الكشاف 176:1.

(2) باب الكهانة ص 857.

رواية ابن مسافر، ثم قال: كذا رأيته في نسخة معتمدة من رواية أبي ذرّ، وزعم عياض أنه وقع هنا للجميع بالموحدة، قال: وبالوجهين في الموطأ. وأما النواوي فقال: روي في الصحيحين وغيرهما بهما. وردّ العسقلاني على ابن بطال قائلاً: وليس لإنكاره معنى بعد ثبوت الرواية وهو موّجه راجع إلى معنى الرواية الأخرى[1]. وفي سنن الترمذي[2] على البناء للمفعول أي من طلّ دمه وفي شرح معاني الآثار[3] بالموحدة، وألمّ الفَتَّني في مجمع بحار الأنوار بالوجهين[4] واقتصر ابن الأثير على البناء للمفعول. هذا وقال ابن دريد: «وأصحاب الحديث صحفوا فقال بَطل[5]. وعلق عليه المحقق السورتي قائلاً: رواه القوم يُطلّ على الصواب وهذا الكلام قاله حمل بن مالك بن النابغة الهذلي[6] قلت: هذا يساعده ما ورد في رواية يونس عند مسلم وأبي داود، وهو زوجها (أي الضاربة والمضروبة كلتيهما) وفي رواية أسامة بن عمير عند البيهقي أن قائله أبوها وجاء في طريق عون بن عويم عند الطبراني: هو أخوها العلاء بن مسروح واسمها أي الضاربة أم عفيف بنت مسروح. وفي رواية عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود: أم غطيف (بغين معجمة). والمضروبة مليكة، وقيل أمّ مكلف، وقيل أمّ مليكة[7]. والعجب من الشيخ السورتي كيف أنه لم يطلع على هذه الرواية الثانية من البطلان. ومهما يكن فإن قراءة الأستاذ (بِطلٍّ) غير مرضية. وجاء في سياق الباقلاني (أليس دمه قد يُطلّ)[8] وهذا كما قال

---

(1) انظر فتح الباري 184:10 والنواوي 63:2 (ط. الهند).
(2) 169:1 ط. الهند.
(3) 2: 99 طبعة عادية، بالهند.
(4) 209:3 ط. دكن.
(5) راجع الجمهرة (ج س ع) 93:2.
(6) ح رقم 3.
(7) وانظر فتح الباري 218:12 ـ 219.
(8) راجع إعجاز القرآن (بهامش كتاب الاتقان 1/87).

خفاف بن ندبة أحد غربان العرب في رثاء تأبط شراً[1].

إن بالشعب الذي دون سلع لقتيــلاً دمــه مــا يُطــلّ

ص 293 : الأشطار الثلاثة للخَطَفَى حذيفة بن بدر الخ.

عند ابن دريد في الاشتقاق[2] وابن ولاد في المقصور والممدود[3]، وعندهما (بعد الكلال) مكان (باقي الرسيم). و(خطفى) كجمزى محركاً، ويروى (خيطفى) وكلاهما مقصور. قال ابن دريد: الخيطفة: السرعة، بيد أن المجد فسر بها الأوّلين وأخل بالخيطفة وحكى: وهو جمل خيطف كهيكل. والشطران فقط عند الدميري نقلاً عن كتاب الحشرات لابن خالويه[4] ولم يذكر الأستاذ شيئاً مما أشرنا إليه لا ههنا ولا فيما يأتي بعد (ص 753).

ص 295 : (ابن قيس الرقيّات):

إن الفنيـق الـذي أبـوه أبـو الـ ـعاصي عليه الوقار والحجب

كذا ورد (أبو العاصي) بالياء بدون أن يتعرض البكري لضبط هذه الكنية بالكتابة، ولكن الأستاذ علق عليها قائلاً ما لفظه برقم (4): البيت حجة في أن أصل العاص، العاصي، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ وجمعوا العاص مع العيص والعويص، على الأعياص فتوهم العصريون أن العاص أصله (عوص) وذلك وهم منهم. (انظر الاشتقاق وطرته 313 و 45). وقال أعشى أبي ربيعة:

أبو العيص والعاصي وحرب ولم يكن أخ كـأبـي عمـرو يُشـدّ بـه الأزر

ولكثير في اللآلي 46 (طبعة الأستاذ ص 138).

على ابن أبي العاصي دلاص حصينة أجـاد المسـدّي سـردهـا وأذالهـا

---

(1) اللآلي 39. [الصواب: خفاف بن نَضلة، كما في اللآلي 919. ونبه عليه الميمني] الناشر.
(2) الاشتقاق ص 231.
(3) المقصور والممدود ص 306.
(4) حياة الحيوان: «جنان البيوت».

وأما قول الآخر: «لأصبحن العاص وابن العاصي» فهو من باب الآية الكريمة على الاكتفاء بالكسرة ومثله كثير في أشعارهم» (انتهى).

قلت: لا يعجبني ما ذهب إليه الأستاذ، فقد تحجر واسعاً. وذلك أن الرواة ترددوا في اشتقاق هذا الاسم بين قولين، فكان حقاً لمن تلاهم بعد أن يرجح بعضهما على البعض بالإشارة إلى أدلة الترك والاختيار. وليس له أن يقتصر على واحد منهما دون إلمامه بالآخر كما مشى عليه الأستاذ ههنا. ثم إنه مع هذا التغاضي رمى العصريين بالتوهم ولم يذكر أن لهم سلفاً فيما ذهبوا إليه، وسأبين ذلك. ولكن يجدر بي أولاً أن أوضح أن اقتصاره على ما اقتصر لا يخلو من النظر بوجوه أنا مبينها فيما يلي:

1 ـ كيف يصح الاحتجاج بمجرد ورود هذا الاسم بالياء في اللآلي والمؤلف البكري لم يعن بضبطه وتقييده. ثم إن نسختي اللآلي ـ المكية والإفرنجية التوبنجانية ـ ليستا مؤرختين ولا منسوبتين إلى أحد العلماء الثقات الذين يحتج بخطوطهم بل إنهما انحدرتا إلينا عاطلين تماماً حتى وصف الأستاذ المكية قائلاً بأنها: «مشحونة بالأغلاط والتصحيفات لا تخلو صفحة من عشرات العثرات»[1]. وكذلك الإفرنجية التي تفوق أختها في شيء أو أكثر قد وصفها بقوله: لكن في خطها غموضاً وخفاء»[2].

2 ـ لو عُدّ هذا الذي مشى عليه الناسخ المجهول في اللآلي سائغاً، فهلا يستساغ أن يذهب واحد إلى شطب الياء من آخره بناء على ما ورد في نسخة «عبث الوليد» مثلاً، فقد ثبت فيها هذا البيت لابن قيس الرقيات بدون الياء وهي ليست بأقل من نسختي اللآلي مكانة تاريخية[3].

3 ـ أما إحالة الأستاذ على الاشتقاق وطرته فإنها قلما تجدي بالمقايسة إلى عبارة ابن دريد بطولها حيث قال: والعاص اشتقاقه من قولهم: عصى يعصي

(1) انظر مقدمة السمط ن.
(2) أيضاً المقدمة ص.
(3) انظر عبث الوليد 219.

عصياناً ومعصية أو من قولهم: فصيل عاص إذا لم يتبع أمّه. واعتاصت الناقة إذا نفرت من الفحل، وكل مستصعب معتاص والمصدر الاعتياص، والعيص الشجر الملتف والدغل يقال: في عيص أشب، إذا كان في عزة ومنعة. والأعياص من بني أمية، بنو العيص وأبي العيص والعاص وأبي العاص[1] فهذا الذي جمع ابن دريد تفاريقه ههنا قد فرقها في الجمهرة قائلاً: والعوص أصل اشتقاق العويص ويقال أعوصت بالرجل ركبت به العوصاء، وأمر معوص، ملتو على غير استقامة[2] وقال: والعيص الشجر الملتف والأعياص من بني أمية ولد العاصي وأبي العاصى والعيص وأبي العيص. قال الراجز أبو النجم العجلي:

لكن أخلائي بنو الأعياص هم النواصي وبنو النواصي[3]

وأيضاً قال: واستعمل الاعتياص وهو الافتعال من قولهم: اعتاص يعتاص اعتياصاً وهذه الألف أصلها ياء كأنه اعتيص[4]. هذا ولم يشر قط إلى العاص وأبي العاص حيثما تكلم على «عصى»[5].

يستفاد مما قدمنا عن ابن دريد أنه يحكي في اشتقاق (العاص) وجهين من القول: أحدهما ما اقتصر عليه الأستاذ، والآخر ما تغاضي منه. وهب أن ظاهر سياقه يرجح الأول لتقديمه إياه على الثاني في كتاب «الاشتقاق»، فما باله في «الجمهرة» لا يشير أصلاً إلى علاقة (العاص) و(أبي العاص) بالعصيان. بل إنه سرد الأعياص في مادة (العيص) ومما يزيد صنعه قوة إلى قوة أنه قال في اشتقاق أسماء رجال بني عبد شمس، ولد أمية بن عبد شمس، العاص وأبو العاص والعيص ـ درج ـ وأبو العيص والعويص وهم

(1) الاشتقاق 52 ـ 54.
(2) 3:78 ـ 79.
(3) الجمهرة 3/79،
(4) نفس المرجع 192.
(5) نفس المرجع 3/260، 442.

الأعياص[1] ثم قال: وقد مر تفسير العاص وما فيه وكذلك العيص[2].

4 ـ إذن يستساغ لقائل أن يقول بأن أصحاب المعاجم كالجوهري[3] والزمخشري[4] وابن منظور[5] والمجد (قاموسه) لا يذكر أي واحد منهم هؤلاء الأعياص إلا في مادة (العيص) وما بالهم لا يذكرون العاص أو أبا العاص ولا العاص بن وائل السهمي على الأقل في مادة (عصى). وقال ابن رشيق في العمدة[6]: والأعياص: العاص وأبو العاص والعيص وأبو العيص وبنوه أيضاً (انتهى).

5 ـ أما بيت ابن قيس الرقيات فليس هناك ما يمنع من القول بأن الإنشاد ربما وقع على إشباع الكسرة وتارة بترك الإشباع على الأصل والوزن يستقيم على الحالين فكتب من كتب (العاصي) بالياء بآخره على الإشباع أو على خالص التوهم.

وكذلك الاحتجاج ببيتي كثير وأعشى أبي ربيعة لا يتم فلا يؤخذ به لهذا السبب الذي بينته، اللهم إلا أن يثبت عن الرواة إثبات الياء في إنشاد البيتين سماعاً ورواية.

6 ـ ولقائل أن يقترح قائلاً: ما يدريك أن (العاص) انطلق على ألسنة الجاهلية والإسلام منقوصاً فقط ولم يكن مقلوباً من باب هاع لاع وعاق فصار لدى بعضهم (العاصي) على التوهم، ونظير ذلك ما أنشد يعقوب في القلب والإبدال:

حتى استقانا نساء الحي ضاحية ... وأصبح المرء عمرو مثبتاً كاعي

---

(1) الاشتقاق 73.

(2) أي بالإشارة إلى الاشتقاق 53.

(3) 1/510.

(4) الأساس 2/436.

(5) اللسان ج 8 ص 327.

(6) 2/188.

أراد «كائعاً» فقلب[1]. ومن هذا القبيل قول أبي ذؤيب: «فهي أدماء سارها» ـ يريد «سائرها» وفي القرآن: ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ أي: «هائر»[2].

7 ـ أما قول الآخر: لأصبحن العاص وابن العاصي

فقد لعمري ينقض دعوى الاقتصار على أحد القولين، فضلاً عن المساعدة على ما ذهب إليه الأستاذ، وهذا الآخر لعله علي بن أبي طالب وقد أراد عمرو بن العاص وهو مع صلته كما يلي:

لأصبحن العاص وابن العاصي سبعين ألفاً عاقدي النواصي
مستحقبيـن حلـق الـدلاص قد جنبوا الخيل مع القلاص[3]

فقوله: «لأصبحن العاص» على الظاهر لا يقبل أي تأويل. والتوجيه الذي بينه الأستاذ يحتاج إلى نقل صحيح عن الرواة. وإذا كان هذا في باب عاص بنى سهم فلعله كان كذلك في باب العاص بن أمية بن عبد شمس.

وأما الرواية الواردة في تاريخ الأمم والملوك للطبري[4] فهي:

لأصبحـن العـاصـيَ بـن العـاصـي ـ الأشطـار

وليست تصرفنا هذه عن القول بالوجهين في الاشتقاق، ولا عبرة بما يُدعى به المرء في حال الغضب.

8 ـ أما طرة الاشتقاق فهي بنصها كما يلي:

«الحاف مما حذفت العرب ياءه اجتزاء بالكسرة، كقوله: العاص في العاص بن أمية بن عبد شمس وفي العاص بن وائل السهمي. وكقولهم: اليمان في أبي حذيفة بن اليمان وكقوله تعالى: ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ قاله ابن الشجري في أماليه»[5].

---

(1) انظر الاقتضاب 196.
(2) انظر النوادر 26.
(3) انظر شواهد الكشاف ص 66.
(4) 562:3 ط. مصر 1939.
(5) كتاب الاشتقاق 536 ح ـ 1.

يلاحظ أولاً وقبل كل شيء أن هذا الجمع بين الخاف وغيره من الأشباه من قبيل الجمع بين الضبّ والنون. وأما ثانياً فإن اجتزاء العرب بالكسرة عن الياء المحذوفة ليس مما يُنكر غير أنه يبعد أن يكون مطرداً، ومن هنا لم يرو عنهم الجريان على هذا السنن بصدد (الحاذي) على أنه يساوي (الحاف) فقد كانا صنوين ومنهما تفرعت قضاعة، وأما ثالثاً فرسم الكتاب العزيز بينما يتفق مع أحد الوجهين في اشتقاق (العاص) لا يأتلف بالوجه الآخر كما أنه لا ينفيه. ثم هذا الرسم لا يختص بهذه الآية الشريفة في سورة القمر: 6 ولكن نمر به كذلك في قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة: 186]، وقوله جل وعز: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سورة سبأ: 13] وقوله جل ذكره: ﴿يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [سورة قٓ: 41] وفيما ذكرنا كفاية. إذن لا نعتمد قول ابن الشجري مع جلالة قدره في باب العاص وأبي العاص، ولعله لم يلفت النظر إلى ما أثبته ابن دريد، ومن هنا فاته أحد الوجهين. ثم شاركه صاحب طرة الاشتقاق والأستاذ في هذا الفوات.

9 ـ وممن ذهب إلى أن العاص بن وائل السهمي قد اشتق اسمه من العوص دون العصيان، الشيخ ابن حجر العسقلاني فقد ذكر ما لفظه: والعاص ـ بمهملتين ـ من العوص دون العصيان، والصاد مرفوعة ويجوز كسرها. وقيل إنه من العصيان فهو بالكسر جزماً ويجوز إثبات الياء كالقاضي ويؤيده كتاب عمر إلى عمرو وهو عامله على مصر، «إلى العاصي بن العاصي» وأطلق عليه ذلك لكونه خالف شيئاً مما كان أمره به في ولايته على مصر، لما ظهر له من المصلحة[1]. والظاهر من هذا الكلام جنوحه إلى الأول دون الثاني من الوجهين، ولكن القسطلاني ـ فيما يبدو ـ يرجح الثاني على الأول وذلك عند كلامه على النتفة الواردة في حديث إسلام عمر عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما: (إذ جاء العاص) حيث إنه قال: بكسر الصاد

(1) راجع فتح الباري: «باب إسلام عمر بن الخطاب» 135:7 وصحيح البخاري (طبعة الهند) ص 545.

مصححاً عليه في الفرع كأصله لأنها من الناقص لأن أصله (العاصي) بالياء كالقاضي فخفف بترك الياء وبضم الصاد إذا قلنا إنه من الأجوف أي ألفه مبدلة عن واو، وأصله «العوص»[1].

10 ـ أما قول الأستاذ (توهم العصريون) فلا أعرف بالجزم من أراد؟ غير أني وجدت العلامة الأستاذ أحمد زكي باشا في حواشيه على كتاب الأصنام لابن الكلبي، يعلق على (أبي أحيحة سعيد بن العاص) بما نصه: «ياقوت: العاصي (وهو وهم) من الناشر لأن اشتقاق هذا الاسم من العوص لا من العصيان وهؤلاء هم الأعياص المشهورون في قريش وعند العرب»[2]. فلعل الأستاذ أشار إليه وإلى من حذا حذوه.

ومهما يكن فإن الأستاذ أحمد زكي باشا أيضاً انتحى منحى الاقتصار على شقّ بينما الأستاذ الميمني اقتصر على آخر من الشقين. فدار الأمر فيما بينهما على ما قيل «جندلتان اصطكتا»، والصواب أن هذا الاسم متراوح بين المادتين كما بينت، وإنّي أمامهما بمثابة خردل إذا قيس بركني شاهق الجبل.

هذا، ويتأكد ما أوضحته مما ورد على هامش كتاب «حذف من نسب قريش» للسدوسي مؤرج بن فيد، وأصله العِلق النفيس بخط إبراهيم بن عبدالله بن محمد النجيرمي الوراق، الحجة الثقة، وهو من أصحاب الزجاج، وجاء ذلك معلقاً على (أبي العاص بن أمية) كما هو لفظ المحقق: «وضع تحت الصاد من (العاص) دائرة وكتب في الهامش (صي) وتحتها دائرة، يعني يقال ذلك أيضاً»[3]. قلت: وبما أن (العاص) دون الياء ورد في صلب النص، يترجح هذا على ما ورد على هامش الأصل مع ثبوتهما دون شك. كما أدى إليهما صنع ابن دريد ومن تلاه من أصحاب المعاجم عند الإلمام بالأعياص. ولا بأس بالإشارة إلى أنه قد جاء (العاص) أو (أبو العاص) في أصل كتاب السدوسي بدون الياء

---

(1) انظر إرشد الساري ج 6 ص 191 «باب إسلام عمر ب الخطاب.».

(2) الأصنام (ط. سنة 1924) 4)23.

(3) كتاب حذف من نسب قريش طبعة الأستاذ صلاح الدين المنجد 31 و 71.

فوق عشرين مرة[1] وبالياء مرتين فقط[2] ولا عبرة بغيره من الكتب عامة إلا أن يكون أصل بعضها يقارب خط هذا الكتاب في جودة الضبط ونهاية التوقي والتوثق بناسخه. وللشيخ المعلمي في حواشيه على الإكمال لابن ماكولا تعليقة لا تخلو من فائدة لكننا في غنى عن إعادتها بما قيدنا آنفاً[3].

ص **297 ـ 298**: (قول عامر بن الطفيل):

«لأملأنها عليك خيلاً جُرداً ورجالاً مُرداً»

هذه الفقرة جاءت في ضمن القصة وهي بطولها عند ابن عبد البر في ترجمة أسيد بن حضير[4] وعنه في حياة الحيوان للدميري[5] في ترجمة الهجرس. أما قوله: (يا بني عامر غدة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية) فجاء في الصحيح، في ضمن حديث بئر معونة على هذا النمط: «غدة كغدة البعير في بيت امرأة من آل فلان، ائتوني بفرسي»؛ فمات على ظهر فرسه»[6].

هذا، ومن الأوهام أن المستغفري ذكره في كتاب «معرفة الصحابة» والصواب أن عامر بن الطفيل هذا لم يؤمن بالله طرفة عين ولم يختلف أي واحد من أهل النقل في ذلك. أفاده الدميري.

ص **300**: الكميت:

أبـرِقْ وأرعِـدْ يا يزيـد فما وعيدك لي بضائرْ

لم يعلق أي واحد منهما على (يزيد) هذا. وهو يزيد بن خالد بن عبدالله القسري[7]. وزد إلى مراجع الأستاذ برقم ـ 2، الكامل (188/2). قال المبرد:

---

(1) انظر ص ص 31، 33، 34، 35، 36، 40، 74، 86، 87، 88.

(2) ص 83، 87.

(3) انظر وقارن الإكمال (ط. دكن) 22:6 رقم ـ 1.

(4) انظر الاستيعاب.

(5) 377:2.

(6) قارن صحيح البخاري (المغازي 586.

(7) انظر الجواليقي 283.

وزعم-يعني الأصمعي-أن هذا البيت الذي يروى لمهلهل مصنوع محدث، وهو قوله:

أنبَضُوا معجِس القسيّ وأبرقـ ـنا كما ترعد الفحول الفحولا

أقول: هذه اللغة وردت في قطعة شاعر من بني تميم عند المبرد وهي في البيت التالي منها:

فأرعد من قبل اللقاء ابن معمر وأبرق والبرق اليماني خوّان

ص **301**: وأنشد أبو علي (1/97): فقل لأبي قابوس ما شئت فارعد.

زد على مراجع الأستاذ برقم ـ 2، الكامل (2/188).

ص **301**: (ثلاثة أبيات للمتلمس).

علق عليها الأستاذ برقم ـ 3 ثم أورد لابن أحمر بيتاً وزعم البطليوسي أنه يروى للمتلمس. ثم تكلم عليه حسب رأيه فكأنه أراد الغض من القتبي[1] وقد فات الأستاذ أن الجواليقي تكلم على بيت ابن أحمر ولم يتردد في العزو إليه[2]. وزد على مراجعه بصدد الثلاثة: الشريشي (1/170) وشواهد المغني (ص 294 ـ 295).

ص **302**: (بيتان للمتلمس)، قد أغفل الأستاذ تخريجهما. وأنشدهما الميداني (1/414) والشريشي (1:171) وفيما نقل (اليمّ) مكان (النهر) و(يجول) مكان (يسيل).

ص **302**: وقال البحتري:

وكذاك طرفة حين أوجس ضربة في الرأس هان عليه فصد الأكحل

قال الأستاذ برقم ـ 1: لم أجده في د. والمعروف قول الفرزدق (ط. هيل) رقم 328 و غ 21/128:

---

(1) أدب الكاتب 274.
(2) شرح أدب الكاتب 283.

ألــق الصحيفــة يــا فــرزدق إنهــا نكداء مثل صحيفة المتلمس (انتهى)

قلت: البيت من بحترية شهيرة. تكلم عليها الباقلاني بيتاً بيتاً وحكى عن ابن عباد بإسناده إلى البحتري نفسه أنها أجود شعر قاله[1] وهو مما أنشده الشريشي مع آخر قبله (1/171).

ثم إن الأستاذ لم يلفت النظر إلى سكون راء (طرفة) وقد تكلم عليه المعري قائلاً: سكن راء طرفة متبعاً لأبي تمام... وذلك ليس بحسن لأن الثقات من أهل العلم يقولون في التسمية طرفة واحد الطرفاء. وتغيير الاسم بالتصغير أحسن من هذا التسكين، وبعض الناس ينشد:

(وكــذا عُبيــد حيــن أوجــس ضــربــة)

وبعضهم يقول:

(وكـذا طـريفـة حيـن أوجـس ضـربـة)[2]..

أما إلقاء الصحيفة، فإن المتلمس نفسه يلهج بذكره حيث قال في قطعة خامسها:

ألـق الصحيفـة لا أبـا لـك إنمـا يخشى عليك من الحباء النقرس[3]

ونسبوا إليه:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والــزاد حتــى نعلــه ألقــاهــا

ولكن الصواب أن قائله أبو مروان النحوي[4] أو هو مروان بن سعيد المهلبي أحد أصحاب الخليل[5].

---

(1) إعجاز القرآن، على هامش الاتقان 2:102 ـ 111، 134.

(2) راجع عبث الوليد 185.

(3) راجع الميداني 1/412 ـ 414 «صحيفة المتلمس». والشريشي 1:171.

(4) راجع الشريشي مثلاً.

(5) انظر خزانة الأدب 1:445 ـ 447.

ص **305** : (من أبيات لحجل بن نضلة):

ومهند في متنه حَرَجيّة　　　عضب إذا مسّ الضريبة مقصل

حرجية آثار دقاق جداً (انتهى).

قال الأستاذ فيما علق على الشاعر وكلام البكري برقم ـ 6: ومعنى الحرجيّة هذا لا يوجد في المعاجم. ولعله من الحجر، الشجر الملتف، أو من حرج الغبار ثار ـ الخ قلت: (الحجر) تطبيع والظاهر (الحرج) وأفاد المجد أنه: «الحرج ـ محركاً، وزاد ـ كالحرج ككتف، وجمع الحرجة لمجتمع الشجر». وقال ابن دريد: والحرجة: الشجر الملتف، والجمع حرج وحراج وفي حديث المغازي: فرأيت أبا جهل وهو في مثل الحرجة من الرماح[1].

ص **306** : «ابن ميادة هو الرماح بن أبرد بن ثريان بن سراقة».

قلت: عند المجد: الرماح بن أبرد بن ثوبان ـ بالمثلثة والواو مكان الراء ثم الموحدة مكان المثناة[2]. وهذا فيما يبدو أقرب إلى الصواب. وقد ورد ذلك كذلك مرتين في الشواهد الكبرى، أي بالواو والموحدة، وإن فات العيني أن يضبط (ثوبان) وكذلك اسم أبيه (أبرد) بتقديم الموحدة على الراء بلا ضبط[3] وقد ألمّ البطليوسي بما وقع لهم من الوهم في تسمية والد الرماح، في نسخ الشعراء والحماسة[4] واكتفى الشيخ عبد القادر البغدادي بما ورد في الشعراء إلا أنه أفاد قائلاً: وبنو ذبيان تزعم أن ابن ميادة آخر الشعراء الذين يستشهد بأشعارهم[5] وقد فات الأستاذ أن ينبه على شيء مما قدمته.

أما قوله: وقولا لها ما تأمرين بعاشق ـ البيت. فعلى هذا النمط أنشده أبو

---

(1) الجمهرة 2/54.

(2) انظر «ميد».

(3) انظر هامش الخزانة ج 1 ص 218 ـ 219.

(4) الاقتضاب 307.

(5) الخزانة 1:78.

علي في الذيل (ص 60) والذي وقع في الأمالي (98/1): «لوامق» كما مشى عليه البكري في أبيات الصلة. وزد على مراجع الأستاذ المذكورة برقم ـ 1 شرح أدب الكاتب للجواليقي (ص 152). والأليل، الأنين تبع فيه القتبي[1] وزاد الجواليقي في هذا الصدد: وقرأت بخط الصولي قال: سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى رحمه الله قال: الأليل، من وجد بلغ القلب والأنين من علة، والحنين تشوق. والرنين ضجة من البكاء، والخنين صوت يتردد في الحلق مع البكاء لا ينفذ عنه (انتهى).

وهذه الرواية تكلم عليها البطليوسي بما نصه: ورويناً عن أبي نصر عن أبي علي البغدادي: وقولا لها ما تأمرين... على مخاطبة الاثنين ووقع في غير (أدب الكاتب): «وقولي لها» على مخاطبة المؤنث وكذا في (إصلاح المنطق) ولا أعلم كيف الصواب فيه، لأني لم أر شيئاً من الشعر أستدلُّ به على ذلك[2] قلت: ولعله انحدرت إليه نسخة أدب الكاتب برواية أبي نصر (هارون بن موسى) عن أبي علي البغدادي فقد أحال عليها أيضاً في غير هذا المكان[3].

ص **307**: (عمرو بن أحمر):

فجئت وقد قام الخصوم كأنهم قروم تسامى بينهن الحناجر

ع: يريد بالحناجر الكلام لأنه منها يكون (انتهى) قلت: قد أغضى الأستاذ عليه ولكني غير معجب بهذا التعبير عن المراد. وذلك أن الشاعر صوّر مقاومة الخصوم فيها بينهم تصويراً رائعاً فنياً، فشبههم بقروم أو فحول هائجة تمد حناجرها همّاً بأن يرد بعضها على بعض. وقريب من هذا ما ورد في حديث الصحيح عن ابن عمر (فلما تفرق الناس خطب معاوية، قال من كان يريد أن

---

(1) أدب الكاتب 39.

(2) الاقتضاب 308.

(3) نفس المرجع 107، 119.

يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه)[1] والمعنى ههنا ما يتقدم الكلام من التأهب واستكمال العُدّة له.

ص **307**: ع: «أكثر ما يقع الكشم في اللغة على قطع الأنف والأذن ـ إلى أن قال: فأما الذي يخص الأذن فالصلم، والذي يخص الأنف الجدع، والذي يخص اليد الجذم» (انتهى) وكتب الأستاذ على الهامش برقم ـ 4: هو كما قال (اهـ) يريد هذا الاستعمال على الأكثر. غير أن المجد يقول: الكشم قطع الأنف بالاستئصال ـ وهذا ينفي ما ذهب إليه البكري من الاشتراك. أما لفظ القالي (مكشم، مقطوع) فقد أتى به غير مقيّد اجتزاء بما ورد من ذكر الأنف في قول الشاعر وهو:

حذار فلا تستنبشوها فإنها تغادر ذا الأنف الأشمِّ مكشّما[2]

والصلم فسره المجد «بالقطع أو قطع الأذن والأنف»، وكذلك الجدع بزيادة «أو اليد أو الشفة وحمار مجدع كمعظم مقطوع الأذنين» فانظر ما بينهما من التباعد. ومما يدل على الاتساع ما جاء عن الحجاج بن منهال (جدع الحلال أنف الغيرة). ثم مجيئه في الدعاء على الإنسان (جدع الله مسامعه) وانظر مجمع الأمثال للميداني (1/171، 176) نعم سياق الثعالبي يشهد لما اختار البكري[3] وكان أولى بالبكري أن يتتبع نصوص رواة اللغة دون أساليب الكتّاب ومختارهم من الألفاظ الكتابية.

ص **309**: «عدي بن زيد بن مالك بن عثمان بن الرقاع بن عاملة اسمه الحارث» الخ... جاء فيما علق به الأستاذ على (مالك بن عثمان): «عدي» مكان «عثمان» نقلاً عن الأغاني والجمحي والسيوطي، وفاته أن يذكر في المراجع الاشتقاق (ص 375) كما فاته أن يعلق على (عاملة) قال ابن دريد:

---

(1) الصحيح «غزوة الأحزاب» ص 589 ـ 590.
(2) راجع الأمالي 1/93.
(3) انظر فقه اللغة وسر العربية 224.

«ولد الحارث (أي ابن عدي بن الحارث بن مرة بن زيد) الزُهْد ومعاوية. أمهما (عاملة) بها يعرفون»[1] إذن حيثما ورد «الحارث وهو عاملة» فمعناه، بنوه يعرفون بأمهم وأما «الحارث» فليس هو (عاملة)، خلاف ما اقتضاه سياق البكري ثم ما اقتفاه الأستاذ من سياق المراجع الثلاثة.

ص **313**: وأنشد أبو علي (1/102) لسويد بن أبي كاهل ـ ثم قال ـ اختلف في اسم أبي كاهل فقيل اسمه شبيب وقيل غطيف (انتهى) ولم يعلق الأستاذ على (غطيف) وممن سماه (غطيفاً) ابن دريد[2] أما قول القتبي (سويد بن أبي كامل بن غطيف) فلعله من تشويهات النساخ[3] والصواب سويد بن أبي كاهل غطيف.

ص **314**: وذكر أبو علي (1/102) حديث الأوس والخزرج ع: وهما ابنا حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر مزيقياء بن عامر ماء السماء بن حارثة الغطريف الخ.

علق الأستاذ على (ابن عامر ماء السماء) برقم ـ 4 قائلاً: في السيرة 6 1/14 بدون عامر هذا (انتهى) قلت: في سياق ابن دريد آخذاً من الأعلى إلى (عمرو) هكذا: ولد الأسد (بسكون المهملة لغة في الأزد) مازن بن الأسْد. . . فولد مازن ثعلبة وولد ثعلبة امرأ القيس وهو البطريق، فولد امرؤ القيس حارثة وهو الغطريف، وولد حارثة عامراً وهو ماء السماء، وولد عامر عَمراً وهو مزيقياء[4] فالصواب إذن: عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء. ويجب أن يشطب (بن عامر) من بين (عمرو) ولقبه (مزيقياء) وهذا ما ورد في الطبقات لخليفة 175 والذي جاء في أصلَي اللآلي فلعله خطأ من النسّاخ.

---

(1) الاشتقاق 273.
(2) نفس المرجع 340.
(3) الشعراء 160 ط. 1932 م.
(4) انظر الاشتقاق 435.

ص **316**: قال أعرابي يصف عجوزاً (تسعة أشطار، منها):

تبادر الضيف بعود مشفتر   تعدو عليهن بعود منكسر

هكذا ورد الشطران ومرَّ بهما الأستاذ دون انتباهة لما بين الشطرين من قلق النظم وركة الأسلوب فقد تكرر (بعود) مع تأنيث الضمير ولعل الأقرب ما ورد في النوادر:

تغدو عليهم بعمود منكسر

وفي رواية أبي رياش وهي عند الأزدي في كتاب الترقيص له[1]:

تغدو على الحي بعود منكسر

والاشفترار التكسر والتفرق كالشفترة. والأول في النوادر على النمط التالي:

تبادر الذئب بعدو مشفتر

ولا يبعد أن يكون مصحفاً عن (بعود) وهذا الشطر لا يوجد في رواية أبي رياش.

ص **317**: وأنشد أبو علي (1/ 104):

والإثم من شر ما يصال به   والبر كالغيث نبته أمر

هذا البيت كما خرجه الأستاذ من كلمة لزهير في ديوانه صنع السكري ولم يروها المفضل. قلت: وتواً بعد نقله قال أبو علي: ويقال في مثل: في وجه مالك تعرف أمْرَته وأمَرته، أي: نماءه وكثرته[2]. ولم يتعرض البكري لشيء من هذا وذاك، أما الأستاذ فلم يتكلم على هذا المثل واللفظ عند الميداني (في وجه المال تعرف أمرته) أي ماءه وخيره، يضرب لمن يستدل بحسن ظاهره على حسن باطنه، ثم قال: قد أورد الجوهري (أمرته) بسكون الميم وكذلك هو في

---

(1) المزهر 2:207.

(2) الأمالي 104.

الديوان (أي ديوان الأدب للفارابي) وأورد الأزهري (أمّرته) بتشديد الميم وكذلك أبو زيد وغيرهما قال الأزهري وبعضهم يقول: أمرته من أمر المال أمراً[1].

ص **317**: قال أبو علي: وقال أبو عبيدة «خير المال سكة مأبورة أو مهرة مأمورة».

قد أطنب الأستاذ في تعليقه على هذه الفقرة برقم ـ 3 وساق رواية أحمد نقلاً عن ابن كثير على ما يلي: «حدثنا روح بن عبادة ثنا أبو نعيم العدوي عن مسلم بن بديل عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة عن النبي ﷺ: «خير مال امرىء له مهرة مأمورة أو سكة مأبورة» ـ وأبو عبيدة هو ابن الجراح كذا كتبته أولاً ولا أدري الآن من أين؟» (انتهى).

قلت: نفس هذا الحديث عند الخفاجي، ابن سنان، بإسناده إلى القاسم بن سلام عن غير واحد من رجاله عن أبي نعامة عمرو بن عيسى العدوي، الخ: ونص الحديث ـ قال خير المال سكة مأبورة أو مهرة مأمورة: الخ وهذا يزيدنا فائدة غير هينة، وهي تسمية أبي نعامة العدوى وأنه لا يكنى (أبا نعيم) كما نقل الأستاذ والذي في تفسير ابن كثير[2] غلط من النساخ. قال الذهبي (عمرو بن عيسى) أبو نعامة العدوي، البصري ابن أخي إسحق بن سويد، وثقه ابن معين والنسائي وروى الأثرم عن أحمد ثقة ولكنه اختلط قبل موته[3] وانظر قسم الكنى حيث ورد (أبو نعامة العدوى) هو عمرو بن عيسى بن سويد[4].

وأما قوله (وأبو عبيدة هو ابن الجراح، كذا كتبته أولاً) فهذا من أوهامه الظاهرة. والأظهر أنه أبو عبيدة معمر بن المثنى أحد أعلام اللغة. وهذا كما وهم أبو عبيد البكري حيث إنه زعم أن القالي نسب لفظ الحديث إلى أبي عبيدة

---

(1) انظر مجمع الأمثال 15:2.

(2) 3: 33 ط. مصر 1937.

(3) ميزان الاعتدال ـ مصر سنة 1325 ـ 298:2 رقم 2333.

(4) 384:4 رقم 363.

وقد انطوى على ذلك النص الذي ورد في طرة المغربية. ولعل القالي التقط الفقرة من مجاز القرآن لأبي عبيدة[1] والظاهر من صنع أبي عبيدة أنه ذهب يفسر الآية الكريمة على سنن العرب فساق لفظ المثل وقد فاته أن يسرد لفظ الحديث الذي انطوى على مثلهم هذا.

ثم لا أدري لأي فائدة استبقى الأستاذ الفقرة التي كتبها أولاً ولم يشطبها حتى بعد وقوفه على طرة النسخة المغربية ومهما يكن فإن أبا علي لم يرد قط أن يذكر ههنا أبا عبيدة بن الجراح الصحابي الجليل، رضي الله عنه، ولكنه أراد ذكر اللغوي الشهير معمر بن المثنى ولذلك ورد في أماليه (قال أبو عبيدة يقال خير المال الخ) وأما البكري فقد أسقط «يقال» من النص[2] ثم لم يعبأ الأستاذ بهذا السقط.

هذا وما ورد في نقل الأستاذ صوابه: «خير مال المرء مهرة مأمورة أو سكة مأبورة» وكذلك ورد في تفسير ابن كثير (3/33) والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (ص98) ولكن في الكشاف[3]: «خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة» وكذلك عند ابن دريد في الجمهرة (3/203) ولمزيد الاستنارة يراجع غريب الحديث لابن سلام[4] غير أن المحقق لم يميز بين النسخ الجيدة والرديئة في تحقيق نص الغريب هذا.

ص ـ قال أبو علي (1/105) وقال أبو زيد: ضربه فقحزنه وجحدله إذا صرعه.

هذه النبذة لم يتكلم عليها البكري ولا انتبه الأستاذ لما بها من داء. وإنما يخالجني أن أبا زيد فسرهما بقيود بيّنها ولم يتقيد بها القالي في الحكاية عن أبي

(1) سورة بني إسرائيل 372:1 ـ 373.
(2) قارن الأمالي 104:1.
(3) الكشاف 355:2 ط مصر 1354،
(4) 349:1 والهامش رقم ٥ ـ ط. دكن سنة 1964.

زيد. وهذا لفظ النوادر: ويقال ضرب فلان فلاناً فقحزنه، إذا ضربه بالعصا فصرعه، وجحدله جحدلة إذا ضرب بالعصا فصرعه وقذه أو لم يقذه[1].

ص **321**: وأنشد أبو علي (1/105) لابن قيس الرقيات:

كـالشـارب النشـوان قطّـره سَمَل الزِقاق تسيل عَبرتِيَهْ

قال الأستاذ معلقاً عليه برقم ـ 2: ليس في سمل الزقاق ما يحتاج إلى التفسير، فالسَمَل والسَمَلة ما يبقى في أسفل الإناء من الماء أو الخمر (انتهى) قلت: مع ذلك قد فاتته السُملة بالضم. قال المجد (محركة وبضم).

ص **322**: قال رؤبة يصف: قُبٌّ من التعداء حُقْبٌ في سَوَقْ ـ الأشطار كذا ورد والموصوف ساقط. فزد (أتانا) كما ورد عند القالي (1/105).

ومنها:

سوَّى مساحيهن تقطيطُ الحُقَقْ تفليلُ ما قارعن من سُمْرِ الطُرَقْ

قال البكري: و«مساحيهن» حوافرهن، لأنهن يسحِين بها الأرض أي يقشرنها، وسكّن الياء ضرورة ـ إلى أن قال ـ والطُرَقَ جمع طُرقة، فأراد من شداد الأرض بعضها فوق بعض» (انتهى).

قلت: لم يعجبني قوله (وسكن الياء ضرورة) فإن القول بالضرورة شائع معروف. ولكن لقائل أن يقول: هذا من باب الجد في استثقال الحركة على حرف اللين وقد ثبت أن علياً رضي الله عنه قرأ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيْ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [آل عمران: 10] بسكون الياء وانظر الكشاف (1:176).

أما تفسير (الطرق) فعلق عليه الأستاذ ما نصه برقم ـ 4: كذا في الأصلين. ولا شك أن الكلام مضطرب وفي ل و ت: الطرقة حجارة مطارقة بعضها على بعض، ولعل الأصل: حجارة من جواد الأرض الخ.

أقول: إن اقتراح الأستاذ هذا لبعيد جداً، لتباعد ما بين اللفظتين (شداد)

---

(1) النوادر في اللغة 95.

و(جواد) خطًا وهيئة. وأرجح أن (شداد) صوابها المحتمل (أسداد) أو سداد (بالمهملة دون المعجمة) وهذا كما ورد في قول الشاعر:

قتلتم سداد الليث وابن سداده جهاراً فقد أمسكتمو بالحزائم

يعني الرجل الذي يسد به هذا الموضع والليث ـ فيما ذكر ابن دريد ـ اسم قبيلة أو موضع معروف بالحجاز واستشهد بالبيت المذكور آنفاً[1] أي: فكذلك الحجارة إذا كانت بعضها فوق بعض مطارقة، تصير سداد الأرض أو أسدادها، وبعضهما فوق بعض في القرب مما ورد في الأصلين بالنسبة إلى كلمة (جوادّ) المقترحة.

ص **323**: اهتدمه ابن أبي حفصة فقال... الخ.

علق الأستاذ على هذا برقم ـ 2 قائلاً: «الاهتدام من مصطلح صاحب «العمدة» 2/216 قال: وهو السرقة فيما دون البيت وانظر خ 2/378» (انتهى).

قلت: ما زال البكري لهجاً بهذا اللفظ فقال في غير هذا المكان (وهذا البيت الشاهد اهتدمه الراعي من قول طفيل)[2] وكذلك نمر به حيث قال: ذكر الحاتمي أن كثيراً اهتدم هذين البيتين[3] فارتقى هذا المصطلح إلى عصر الحاتمي، فلا خصوصية إذن لابن رشيق.

ص **339**: وأنشد أبو علي (1/112):

وليس صرير النعش ما تسمعونه ولكنه أصلاب قوم تقصف ـ البيتين

وتواً بعدهما أنشد:

دببت للمجد والساعون قد بلغوا جهد النفوس وألقوا دونه الأزرا
وكابدوا المجد حتى ملَّ أكثرهم وعانق المجد من أوفى ومن صبرا

---

(1) الجمهرة في اللغة 2:51.
(2) وانظر اللآلي (345).
(3) اللآلي 400.

مما يلاحظ أولاً أن رواية القالي في البيت الأول (أعناق) مكان (أصلاب) ولكن البكري ثم الأستاذ لم ينبها عليها وإنما اختارا ما ورد في رواية المبرد كما أوردها الزجاجي عن الأخفش علي بن سليمان[1] وقد أحال عليها الأستاذ دون إشارة إلى هذه الفائدة.

أما ثانياً فالبيت (وكابدوا) قد تكلم عليه البكري حيت قال: «وبخط أبي علي في الكتب التي أملى منها النوادر: «فكابدوا المجد» بالفاء. وكذلك الأستاذ أفاد بصدد حرف التعقيب هذا في التعليقة برقم ـ 6 قائلاً: وكذا في الحماسة والصلة برواية القالي» (انتهى) يريد «كتاب الصلة» لابن بشكوال.

قلت: لم يتبين لي سبب هذا التضاد في اتجاههما حيث اتفقا على اختيار لفظة لم تقع في نص القالي وعلى ترك أخرى وقعت في روايته بدون لفت النظر إلى بيان سبب لهذا الترك والاختيار على أنهما في الوقت نفسه، يكابدان مشقة الفحص عن حرف (الفاء) مكان (الواو). إن هذا لعجيب!.

ولا بأس أن يضاف إلى ذلك، أن ابن عبد البر روى الثلاثة الرائية في بهجة المجالس[2] وفي روايته (دنوت للخير) مكان (دببت للمجد) و(شدوا) مكان (ألقوا) و(ساوروا المجد) مكان (وكابدوا المجد) وهي لحوط بن رئاب الأسدي في الإصابة نقلاً عن شرح الأمالي للبكري[3] وقوله: (ومن صبرا) وحده في تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء لهلال بن المحسّن الصابىء للأعرابي ولم يسمه[4].

ص **339**: قال أبو علي (1/113): أنشدني غير واحد من أصحاب أبي العباس قال أنشدنا أبو العباس الخ.

قلت: أصحاب أبي العباس هؤلاء قد سماهم أبو علي وأتى بفعل الجمع

---

(1) الأمالي الصغرى 55.

(2) الورقة الـ 67/ ظ.

(3) الإصابة 382:1 رقم 2019.

(4) تحفة الأمراء ص 3.

(قالوا) على مقتضى السياق. فلا أدري كيف أن الأستاذ جازه بلا تنبيه على الإفراد الذي مشى عليه البكري؟

ص **340**: ع... وفد أعرابي فقال يا أهل الغضارة حَقِب السحاب الخ... قول الأعرابي هذا ساقه البكري لمناسبة بين كلامه وكلام الأعرابي المسترفد الذي سرد القالي خبره (1/113) وجاء فيما رواه ابن الأعرابي (وزرم الثمر وباد الولد) كذا بالراء وأخاف أن يكون الصواب (وزرم الثمد) بدال مهملة بآخر اللفظة أي الماء القليل. وذلك بالنظر إلى السجع الذي راعاه الأعرابي في مقاله تماماً. ولكنها في طبعة اللآلي بالراء فلا أدري أتطبيع هو أم تصحيف؟

ص **341**: «خصيب الدارة، سليم الجارة» ـ كذا بالجيم ولا يبعد أن يكون «سليم الحارة» بالمهملة وهو أقوى بالنسبة للعموم فيضمن الجارة وما إليها.

ص **341**: «وكان محلّي حمىً وفرسي أُساً».

علق الأستاذ على هذه النبذة قائلاً: كذا وليس لأسا معنى يليط بالمقام. فلعل الأصل «وقريبي أسا» أي يأتسي به الأجانب في التزلف إليّ[1]. لا أدري كيف استساغ الأستاذ هذه القراءة وهي غير محبوكة بالسياق. وليس (فرسي) مما تطرق إليه التصحيف وإذا كان (أسا) لا يليط بالمقام فما باله ارتضاه وغير لفظ الاسم. على أن لفظ الخبر بقي غير ملتئم بدليل أن (الأسى) بالفتح الحزن أو الإصلاح وأما ما يؤتسى به فهو في الجمع (أسى) أو (إسى) والواحد (أسوة) أو (إسوة) بالضم أو الكسر في الحالين. من هنا اقتراحه (قريبي أسا) غير منسجم. وإنما يعن لي بمقتضى السجع أنه (وفرسي سما) على تخفيف الهمزة. وهذا أوفق بمغزى كلامه ومجرى انسجامه.

ص **342**: وأنشد أبو علي (1/114):

قريب ثراه لا ينال عدوُّه   له نَبَطاً عند الهوان قطوب

---

(1) انظر رقم ـ 1.

قال البكري: والصحيح (آبى الهوان) ثم علق عليه الأستاذ برقم ـ 3 قائلاً: وهو على الصحة عند القالي هناك ولكن قول البكري افتيات (انتهى). أقول: ورد في المكان الراهن (عند الهوان) وكلام البكري منوط به. أما (آبى الهوان) فجاء في غير هذا المحل كما أحال عليه البكري نفسه. إذن كلامه بالنظر إلى موضع الاستشهاد على (النبط) لا يعد افتياتاً. نعم ورد البيت على هذه الرواية في الاشتقاق 396 لابن دريد شاهداً على نبط البئر فلا تأنيب على القالي على تأسّيه بشيخه.

وهذا البيت من كلمة طويلة قرأها القالي على ابن دريد وأملاها عليه أبو الحسن الأخفش عن الأحول والمبرد وثعلب فساقها على طولها في الأمالي (2:150 ـ 154) وقد تكلم عليها الأستاذ[1] فقال: وفي الأصمعيات 15 قصيدة لعريقة تداخلت في قصيدة كعب (بن سعد الغنوي) تداخلاً قبيحاً (انتهى) كذا ورد في سياقه (عريقة) بالمهملة ثم القاف وهو في الاشتقاق 279: «عريفة» بالمهملة ثم الفاء من بني عبس، كان شاعراً في الإسلام وكان هجاء للناس، فرأى في النوم كأنه يأكل النار وله حديث.

ص **343**: ع: ومن نسبه إلى عمرو أنشده:

أجـــاعلـــة أم الثـــوَيـــر خِـــزايـــةً البيـــت

قال الأستاذ معلقاً عليه برقم ـ 3: في العقد (1/76) برواية «أمّ الثوير». والنويري (3/253) «أمّ النوير» (انتهى). قلت: يترجح ما ورد في العقد، لأن عمرو بن معدي كرب هذا يكنى (أبا ثور) وانظر الشعراء 138 وما في النويري تصحيف أو تطبيع.

ص **351**: ع: «والأصمعي هو عبد الملك بن قريب بن أصمع» الخ.

يضاف إلى مراجع الأستاذ المذكورة برقم 1: كتاب الاشتقاق لابن دريد (ص 166 (الأولى)، ص 272، طبعة مصر).

---

(1) اللآلي: 771 رقم ـ 2.

ص **351** : ع: «والصَّيْدان الملك، والصيدان من أسماء الثعلب».

علق الأستاذ برقم ـ 5 قائلاً ما نصه: المعنيان في ل لصيدن بلا ألف، وأنشد له شاهداً (انتهى). أقول: لم يضبط البكري الكلمة بذينك المعنيين، والمعاجم اللغوية تضبطها على وزن (فَيْعَل) أي بدون الألف، فلا عهدة على البكري، كما لا يؤخذ بكل ما أثبته الناسخ. فلعله أقحم الألف في غير مكانها. هذا وقد فات الأستاذ من معانيه: الضبع والكساء الصفيق على ما حكى المجد. ومما فاته أيضاً أن ابن دريد قال في الجمهرة (3/356): فأما قولهم: الصيدن، الثعلب، فليس بشيء (باب فيعل).

وبيت أبي ذؤيب في الجمهرة (1/253) والنضار هو الذي يسمى الخلنج[1]. وفي «النبات والشجر» للأصمعي: والأثل يقال ما نبت في الجبال فهو نُضار[2] والبيت عند الهجري على النمط التالي:

وسود من الصَيدان فيها مذانب (م) النضار لنا مرهوبة لا نعارها.

قال: الصيدان بالفتح الحجارة التي تعمل فيها البرام، والصيدان صغار الحصى، والصاد قدور النحاس التي يطبخ فيها اللحم (انتهى)[3].

ص **352** : ع من شعر مسكين الدارمي:

كشَموس الخيل يبدو شَغْبُها كلّما قيل لها هالِ وهَبْ

يضاف إلى تعليقة الأستاذ برقم ـ 1، أن رواية الميداني (هاب وهب) أي بالموحدة مكان اللام قال: ويروى (هال) باللام وأصله مقلوب (هلا) وهو زجر الخيل أيضاً[4].

---

(1) أيضاً الجمهرة 2/368.

(2) ص 56، بيروت، 1914م.

(3) الورقة الـ 88 ظ.

(4) معجم الأمثال 2:223.

ص **353**: ع: «قال حسان من قصيدة يخاطب أبا سفيان ابن الحارث بن عبد المطلب».

قلت: كذا ورد بالألف وليس هذا مكان إقحام الألف لأن أبا سفيان والده الحارث بن عبد المطلب.

ص **359**: ع: وقال أبو جَبلة ربما قالوا: القلاص وهم يريدون الإبل لا يقصدون إلى القلاص بعينها. وعلق الأستاذ على (أبو جبلة) برقم ـ 3 قائلاً ما لفظه: كذا بالأصلين مصححاً عليه، ولست أعرفه (انتهى) أقول: لعله تصحف قديماً، ومن هنا ورد التصحيح في الأصلين ولكن الصواب فيما أرى (ابن جَبَلة) وله أقاويل حكاها البكري في (معجم ما استعجم) مرتين نقلاً عن أبي حاتم (صاحب الأصمعي) ومرتين بحذف اسم الراوي عنه وانظر «وادي الأميّل» (ص 3) والتسرير (ص 312) والعذراء (ص 926) وكبيش ـ مصغراً بالمعجمة وابن جبلة يقول (كبيس) بالفتح وسين مهملة (ص113) وقال الراعي (ص423):

جعلن حُبيّاً باليمين ونكبت كبيشاً لورد من ضئيدة باكر

وابن جبلة يرويه كبيساً (انتهى) فلعل التصحيف تطرق إلى نسختي اللآلي منذ عهد سحيق. ودلت رواية أبي حاتم عن ابن جَبَلة أنه من أقران الأصمعي وأبي عبيدة.

ص **361**: ع: لسويد بن الصامت: ولكن على الشم الجلاد القراوح.

قال: والقراوح جمع قرواح الخ. قلت: وعبارة الجواليقي أوضح وأشمل حيث قال: وهي التي انجرد كربُها وطالت، وجمعها قراويح بالياء وحذفها ضرورة[1].

ص **363**: قال أبو علي (1/ 124): ويقال «ماء ولا كصدّاء».

---

(1) شرح أدب الكاتب 276.

علق عليه الأستاذ برقم ـ 5 بما فيه كفاية. ولكن فاته أن يشير إلى رواية أخرى ذكرها ابن دريد في كتابَيْه، وهي (ماء ولا كصيداء) بمثناة تحتية فدال مهملة مخففة[1]، ورجح (صدّاء) من المضاعف فصارت أربعاً (صدّاء، صَدآء، صَيْداء، صدّى) واكتفى الميداني (2:231) بالمضاعف فقط واستشهد بقول ضرار بن عتبة السعدي نقلاً عن المفضل.

ص **367**: ع: وقال أبو علي (1:125) في تفسير البيت: الأرنب موضع وهذا غير معلوم.

قلت: هذا مما حكاه القالي عن أبي العباس أحمد بن يحيى فالعهدة عليه دون القالي، والعجب أن الأستاذ لم ينبه على ذلك في تعليقاته.

ص **369**: ع: «وقولهم: هو يحرق عليه الأرّم» قال أبو علي (1/128) يعني الأسنان.

أقول: هذا الذي مشى عليه القالي في تفسير (الأرّم) بالراء، هو قول ابن دريد نصاً في الجمهرة (3/262 وقارن 2:417) أما قول البكري: والأسنان هي الأزّم بالزاي[2] فليس ذلك مما يعرفه ابن دريد. وتعليقة الأستاذ برقم ـ 5: الذي في المعاجم الموجودة، بمعنى العضِّ هو الأزم، وبمعنى الأكل، الأرم بالمهملة (انتهى) ينقضه نص الجمهرة كما سيأتي؛ وكذلك تخصيصه الأزم (بالمعجمة) بالعضِّ، والأرم (بالمهملة) بمعنى الأكل يحمل على التجوز. فإن الأزم (بالمعجمة) يأتي بالمعنيين العض والأكل، بل الصواب أنه من الأضداد. وهاكم نص الجمهرة: الأزم الصمت، وضمّ الفم، ثم صار ترك الأكل أزماً. قال عمر للحارث بن كلدة الثقفي وكان طبيب العرب (يا حار: ما الدواء؟ قال: الأزم). والأزم الأكل أيضاً والعضّ[3].

---

(1) الجمهرة 73، 2:275 والاشتقاق 180.

(2) اللآلي 369.

(3) 3:255 وقارن ص 269 ـ 270.

(أما الأرم) بالمهملة بمعنى الأكل فلا وجود له في الجمهرة وهذا كما أن أبا عبيد أغفله[1] فلعل الأستاذ استنبط هذا التخصيص مما ساقه البكري عن القتبي. وأما قول البكري (ص 370): ويقال إن الأرم الأصابع فلعله عن القتبي ولفظ المجد (أطراف الأصابع) وزاد المبرد عن بعضهم (الشفاه)[2].

ص **370**: قال أبو علي «الذفر يكون في النتن والطيب وهو حدة الرائحة (الأمالي: الريح) والدَفر بفتح الفاء لا يكون إلا في النتن ومنه قيل للدنيا أمّ دَفر، وللأمة دفارِ. فأما الدفر بتسكين الفاء فالدفع».

علق الأستاذ على (الذفر) محركاً بالمعجمتين، برقم ـ 3، كذا في الأمالي وفي الأمالي وفي المغربية «الدفر» (انتهى) قلت: هذا الذي ورد في المغربية تصحيف والصواب بالإعجام.

ثم علق برقم ـ 4، فقال ما نصه: لعله أراد أن الدَفَر في النتن خاصة محركاً، مهمل الدال ومنه (أي من هذه المادة بمعنى النتن) قولهم للدنيا، أمّ دفر كفلس ويا دفارِ. وهذا هو عين الصواب ومراد القالي وهو المذكور في المعاجم، فإن المستعمل المعروف في غير أمّ دفر، هو الدفر محركاً وهو كفلس مخصوص بأم دفر، شاذ في غيرها فالبكري ـ رحمه الله ـ لم يدرك مغزى كلام القالي على وجهه (انتهى).

أقول: هذه إحدى النقائض الدامغة، فلا بد أن نستعرض ما قاله البكري حتى يتميز الجيد من الرديء، وهذا نص عبارته: ظاهر كلام أبي علي أنه أنكر في النتن إسكان الفاء؛ وقد تناقض فقال: ومنه قيل للدنيا أمُّ دفر، فحكاه بالإسكان ولم يحكه أحد إلا كذلك. وعامة اللغويين ذكروا الدفر: النتن بتسكين الفاء[3].

---

(1) اللآلي 370 عن القتبي.
(2) وانظر الكامل (2/38).
(3) اللآلي 371.

يتبين من سياق البكري هذا أنه عارض القالي إلى حد الظاهر فقط. ومن هنا ادعى التناقض في كلامه فكأنه أقرَّ بأن القالي في قوله (ومنه قيل للدنيا أمّ دفر) لم يخطىء الصواب، بأن اللفظ منها بإسكان الفاء فحسب، وإن كان القالي أعرى سياقه من لمحة دالة على هذا بالخصوص، فقد جاء كلامه في الباب معقداً، حيث إنه بدأه من الدفر محركاً وأنجزه بقوله (فأما الدفر بتسكين الفاء فالدفع). ولو أن البكري استباح التحامل عليه، لكان أدعى مكان له إلى ذلك حكاية القالي لما قيل للدنيا ما بين اللفظين المضبوطين بصريح البيان، ولكنه لم يفعل وإنما رماه بالتناقض بالنظر إلى الظاهر، ولا غرو أنه مصيب إلى هذا الحد. أما القالي فلعله آثر الإيجاز فلم يطاوعه البيان وجرّه إلى درجة الإخلال بالمرام. ومن هنا لا يتوضح وجه التفصي إلا بما يحتاج إليه من إمعان النظر. ولو أنه قال: والدفر بفتح الفاء لا يكون إلا في النتن غير قولهم للدنيا أم دفر ومنه للأمة دفار» لكان أسلم وأوضح.

أما قول الأستاذ: «فالبكري رحمه الله لم يدرك مغزى كلام القالي على وجهه» ـ فليس إلا برقلة. وهو ـ رحمه الله ـ أعرف بضعف البنية في كلام القالي. ومما ينم عن شعوره بذلك أنه توكأ على «لعل» مع ركونه إلى هذا التقدير المبين خلال العكفين، الذي بنى عليه للدفاع عنه.

وأما قوله (المستعمل المعروف في غير أمّ دفر هو الدفر محركاً وهو كفلس مخصوص بأم دفر وشاذ في غيرها) فدعوى الشذوذ لا تخلو من النظر. فقد ورد النص اللغوي في الجمهرة لابن دريد: وقال الأصمعي، الذفر بالذال المعجمة حدة الرائحة من طيب أو نتن. والدفر غير معجمة، النتن لا غير، بالدال وتسكين الفاء[1]. إذن سقط قوله (وهو كفلس مخصوص بأم دفر شاذ في غيرها) وثبت قول البكري: (وعامة اللغويين ذكروا الدفر النتن بتسكين الفاء). ثم إن الفيومي ـ مع سعة اطلاعه ونهاية عمقه وتوقيه ـ لا يذكر الدفر محركاً

---

(1) الجمهرة 3:499.

وإنما قال: الدفر وزان فلس، اسم منه يقال فيه دفر أي نتن[1] بيد أنه في حرف الذال المعجمة قال: قالوا ولا يسكن المصدر إلا للمرة الواحدة إذا دخلها هاء التأنيث فيقال ذفرة وقالت أعرابية تهجو شيخاً: أدبر ذفره وأقبل بخره[2] وقد جمع المجد فأوعى حيث قال في (الدفر، بالمهملة): وبالتحريك وقوع الدود في الطعام، والذلّ، والنتن ويسكن (انتهى) وفي ذلك كفاية للرد على من زعم أن تسكين الفاء مخصوص بأمّ دفر وشاذ في غيرها.

ص **372**: وأنشد أبو علي (1/130) لابن محلم شعراً أوله:

أفـي كـل عـام غـربـة ونـزوح　　أمـا للنـوى مـن وَنْيَـة فتـريـح

وأسقط منه مختاره وذلك بعد قوله:

ونـاحـت وفـرخـاهـا بحيـث تـراهمـا　　ومن دون أفراخي مهامهُ فِيحُ (الأبيات)

هكذا قال البكري ثم إنه أورد بقية الأبيات، عدها فيما أسقط القالي. ولكن هذا من صريح التجني عليه. والعجب أن الأستاذ مرَّ بهذا التحامل مطرقاً، وبيان ذلك أن القالي سنح له ههنا أن يسوق ما حدثه ابن درستويه عن ابن جوان صاحب الزيادي، فلا تأنيب عليه فيما ساق مقيداً بشروط الرواية. ثم إنه عاد بعد صفحتين إلى نفس القطعة لابن محلم فأنشدها كما انحدرت إليه برواية ابن درستويه عن أبي العباس محمد بن يزيد الثمالي ـ وهي الأبيات الثلاثة التي رماه البكري بإسقاطها من قبل[3] ـ على أن سبب هذه التفرقة في الإنشاد راجع إلى المحافظة على شروط الرواية. ثم إن تنسيق الأجزاء كلها لكلمة أو قصة لا يعبأ به في حقل الأمالي والنوادر، ومن دأبهم المعروف في مجالس الإملاء والاستملاء أن يتنقلوا من مادة إلى أخرى على اختلاف ألوانها مع المواظبة على ما بلغهم من الروايات. وهل كتب الأمالي والنوادر إلا صور رائعة لهذه

(1) المصباح المنير 301.
(2) أيضاً المصباح 391، 320.
(3) الأمالي 1:133.

المجالس الإملائية. هذا، والفرق بين ما أنشده القالي ثم أورده البكري يسير جداً، إذ لا يجاوز إلا لفظاً واحداً فقط وهو (الفؤاد جريح) عند القالي و(الفؤاد قريح) عند البكري. من هنا لم يعجبني موضع الإلزام هذا، كما أدهشني أن الأستاذ لم يقض حق الدفاع عن القالي.

ثم يلاحظ أن البكري لم يذكر أيّ مصدر لما ساقه من المختار بزعمه. غير أن اللفظ الفارق (قريح) بدل (جريح) يُستدل به على أنه أخذ ذلك عن غير الكامل والأمالي. والعجب من صاحبي اللآلي والسمط معاً أنهما كيف لم ينتبها لما أنشده القالي بعد في محل قريب. واكتفى الأستاذ في صدد الأبيات الثلاثة بالإحالة على الكامل وحده[1] وهي في الطبعة أمامنا في 2/85[2] وقد فاته أن يحيل على الأمالي للقالي. وهناك فارق آخر فيما بين الكامل وغيره وهو (مياد) عندهما و(ميال) عند المبرد في أول الثلاثة.

ص **376**: ع: ذكر أبو علي (1/123 ـ 135) خبر خُنافر وأنه حالف جَودان الفِرصِمي وفرصم حي من مَهرة الخ قلت: كذا ورد (الفِرصِمي) و(فرصِم) مراراً. بالفاء ثم الصاد المهملة ـ إلى أن قال ـ ورواه بعضهم: «فرضم بضاد معجمة» ـ وكتب الأستاذ معلقاً على (الفرصمي) برقم ـ 5 ما نصه: وفي الإصابة القِرضِمي، وفي الأمالي الفِرضمي، وفي ت فرضم أبو بطن من مهرة، وهو فرضم بن العجيل بن قثاث بن قمومي بن يقلل بن الندغن بن مهرة، قلت: وكأنه وهم، فسرد نسب ذَهَبن بن فرضم بن العجيل، الخ... الوافد على النبي ﷺ كذا في طرة الاشتقاق 323 وفيه أن الدارقطني صحّفه بقرضم وكذا في القاموس (قرضم) وفي المحكم قرضم بالقاف، وأما العجيل فقال ابن دريد، أنه ابن قثاث بن قرضم بن العجيل. وفي ترجمته في الإصابة 5466 القرصمي بالقاف، واختلف في الصاد، ونقل أنه مذكور في اللآلي وهذا كله متناقض مصحف (انتهى).

---

(1) ص 503، 2/102.

(2) ط. مصر، 1365.

هذه التعليقة بطولها، تخالجني فيها عدة أمور، لعدة وجوه. فمعذرة إلى القراء إذا انجرت بي الإبانة عنها إلى بعض الإطالة مع ضعف الحيلة ونهاية الاستكانة. وقبل الإلمام بها يجب استعراض هذا الاسم بصوره الأربع على الترتيب التالي: فرصم، فرضم، قرصم، قرضم والجميع بكسر الأول فالثالث.

أما الأول (فرصم) فهو ما ورد في نسختي اللآلي. على أن البكري لم يضبط حروفه غير أنه روى عن بعضهم (بضاد معجمة) بدون أن يضبط الحرف الأول.

وأما الثاني (فرضم) فهو هذا المحكي عن البعض على ما أفادنا به البكري. وهو ما ورد في طبعة الأمالي ولكن بغير أن يضبط القالي أول الحروف.

وأما الثالث (قرصم) فهو منتزع مما ورد في الإصابة كما حكى عنها الأستاذ بهذا اللفظ (القرصمي) بالقاف واختلف في الصاد ونقل أنه مذكور في اللآلي[1]. وذلك ينمّ عن قراءته الاسم المذكور في اللآلي بالقاف دون الفاء ـ وهو من هو ـ فليس القاف مظنة اختلاف عنده ولكن الاختلاف قد وقع في حرف الصاد. وهذا نفس ما يستفاد من اللآلي بالمباشرة كما قدمنا آنفاً. إذن صورة الكلمة، على النسبة وبدونها، بالفاء ثم الصاد، كما نمر بها في اللآلي خمس مرات، ليست على وجهها. ولعل صوابها بالقاف ثم الصاد المهملة على رواية، وبالقاف ثم الضاد المعجمة على أخرى. والدليل على هذه الدعوى ما يؤخذ من اللآلي وقراءة الحافظ العسقلاني. أما من قرأ القاف فاء فكأنه أخطأ لقلة الممارسة بخط المغاربة والأندلسيين. وذلك أن أهل المغرب والأندلس كانوا ينقطون القاف بواحدة من فوق والفاء بواحدة من تحت، ومن المعلوم أن أمالي القالي أمليت في قرطبة ومدينة الزهراء، فلا بد أن تنحدر أصولها الأولى إلى الأخلاف في حللها السندسية الأندلسية. فإذا وجدنا في فروعها المخلّفة

(1) الإصابة 2/459 رقم 5468 ط. مصر.

(الفرضمي) بالفاء ولم نجد القالي أو بعض حملة العلم عنه يضبطها بالحروف، قرأنا الفاء قافاً، فصح القول بأن (الفرضمي) على رسم الخط المغربي، صوابه (القرضمي) بالقاف وهذا هو الرابع وقد يحكى عن ابن الكلبي[1] ثم عن الدارقطني. فما بالهم يرمون الدارقطني بالتصحيف ولا يرمون به ابن الكلبي.

ومهما يكن فإن الأول (فرصم) بالفاء ثم الصاد المهملة، ليس مما يلفت إليه ولكن اختلافهم في الواقع راجع إلى غيره ومتراوح بين الصور الثلاث أي (فرضم) بالفاء ثم الضاد المعجمة وهو مختار الأمير ابن ماكولا، و(قرصم) بالقاف ثم الصاد المهملة وهذا مختار ابن دريد[2] على أن كلامه في الجمهرة متناقض[3] ثم اختاره البكري بدليل أن قاف المغاربة تكتب على صورة فاء المشارقة.

وأما الرابع (قرضم) بالقاف ثم الضاد المعجمة فهو كما قدمنا بيانه راجع إلى ابن الكلبي والدارقطني. وما رواه البكري عن بعضهم فهو راجع أيضاً إلى قولهما بدليل الخط المغربي المبين آنفاً.

لقد أدى بنا البحث على طوله إلى أن (الفرصمي) مرتين و(فرصم) ثلاث مرات في عبارة البكري، صوابهما (القرصمي) و(قرصم) بالقاف ثم الصاد المهملة. وكذلك (الفرضمي) في الأمالي صوابه (القرضمي) بالقاف ثم الضاد المعجمة، بما سبق من الحجة. ومما يؤيده أن هذا الخبر رواه القالي بإسناده إلى ابن الكلبي. وأن البكري لما وجد رواية بعضهم تؤيد ما أملاه القالي فلذلك لم يثرب على القالي في هذا الصدد، وإنما اكتفى بذكر ما بلغه عن غيره في الباب.

أما قول الأستاذ بعدما نقله عن تاج العروس: (قلت: وكأنه وهم فسرد نسب ذهبن بن فرضم بن العجيل... الخ) فيبتنى على قراءة خاطفة أوقعته في

---

(1) جمهرة اللغة 3/340.
(2) راجع الجمهرة.
(3) قارن 3/368.

الوهم ثم اعتماده على ابن دريد وحده زاد الطين بلة. وليته قارن ما ورد في الطبقات لابن سعد والإصابة وكذلك طرة الاشتقاق بتمامها. ولكنه أغضى من هذه المصادر كلها اجتزاء بما ورد في نص الاشتقاق، فوقع في الوهم وجاوز الصواب حيث نسب الوهم إلى الزبيدي ولم يرم به من فوقه. وإن كان الزبيدي ـ بالنظر إلى ما آثره من التوقي في النقل ـ حقيقاً بأن يعرف قدره ولا يغمط حقه.
ثم إن الأستاذ شكل (ذَهَبَن) محركاً بفتحات ثلاث متتابعة، على أن الصواب أنه بفتح أوله وسكون الهاء وبعدها موحدة مفتوحة فنون. كما نمر بهذا الضبط في الإصابة[1]. وقال المجد (ذهبن) بالباء الموحدة كجعفر ابن فرضم، صحابي[2].

وأما وفادة «العجيل الفرصمي» على النبي ﷺ كما ذكرها البكري نقلاً عن ابن دريد[3] فلو أن الأستاذ آثر التأني لما مرَّ بها دون التحري. والعجب منه كيف أنه احتج بجزء من طرة الاشتقاق وقد غضّ من جزء آخر منها؟ فقد جاء فيها بصدد هذه الوفادة ونسب العجيل قول ابن ماكولا هذا (وقد خلط ابن دريد في هذا الموضع)[4]، ثم العجب من الحافظ حيث لم تسنح له فرصة المراجعة إلى الأمير وقد تبع البكري فيما نقل[5]. وتصحف هذا الاسم في ترجمتي (زهير) و(ذهبن) عند ابن الأثير فصار (الجعيل) بتقديم الجيم على العين، ولعله من أغلاط النسخ[6].

وكذلك لم تسنح للأستاذ فرصة التنبيه على قول البكري (وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: وفد على النبي ﷺ زهير بن فرضم). فإن اسم الوافد لا يخلو

(1) 1:478 رقم 2491.
(2) القاموس، باب النون وفصل الذال المعجمة.
(3) اللآلي 376، قارن جمهرة اللغة 3/340 والاشتقاق 553 ط. مصر.
(4) وانظر نفس الطرة برقم ـ 1 بالصفحة المذكورة آنفاً.
(5) انظر الإصابة «عجيل».
(6) أسد الغابة 2/211، 138.

من النظر. وإن كان أصل هذا القول ما رووه عن ابن الكلبي. فهذا ابن سعد في (وفد مهرة) نقل عن هشام بن محمد: «قالوا: وفد إلى رسول الله ﷺ رجل من مهرة يقال له زهير بن قرضم... الخ»[1] بيد أن علي بن محمد القرشي (عن أبي معشر عن يزيد بن رومان ومحمد بن كعب يسميه (مهري بن الأبيض) كما نقل عنه ابن سعد في الباب نفسه.

هذا و(زهير بن قرضم) سماه ابن شاهين بما انتهى إليه من طريق ابن الكلبي (ذهبن بن قرضم) على ما تقدم بالضبط، وترجم له ابن الأثير نقلاً عن أبي موسى وابن ماكولا[2] وترجمه كذلك الحافظ حتى قال: (صحفه بعضهم فقال (زهير) وأبوه قرضم) الخ...[3]. وقد تصحف على بعضهم (ذهبن) بالإهمال مصغراً، فصار (دهين) كما أوضح الحافظ[4]. ومن سماه (زهيراً) الطبري[5] ثم تبعه ابن عبد البر وابن حزم[6] ولكن الصواب الأرجح ما اختاره الحافظ قائلاً: إنه مما جزم به الدارقطني وابن ماكولا، وهو ظاهر ما في النسخة المعتمدة من جمهرة ابن الكلبي، وهو (ذهبن) بموحدة بعد الهاء بوزن جعفر[7].

ص 377: (أ) وأنشد أبو علي (1/136): ألم أظلف... البيت.

يضاف إلى مراجع الأستاذ المذكورة برقم ـ 2 الجمهرة لابن دريد (3/122 ـ 123) وفي إنشاده (ولم أظلف) معزواً إلى عوف بن الأحوص الكلابي، كما ذكره البكري نقلاً عن ابن السكيت، وانظر تهذيب إصلاح المنطق (1/115).

---

(1) انظر الطبقات 2:117 ـ 118 (ط الكوثري)؛ :355. (ط بيروت).
(2) أسد الغابة 2/138.
(3) الإصابة رقم 2491.
(4) نفس المرجع 1/465 رقم 2406، 1/468 رقم 2425).
(5) راجع الإصابة ج 1 ص 568 رقم ٣٠٠٩ وأسد الغابة 2/211.
(6) جمهرة أنساب العرب 440 (ط. عبد السلام محمد هارون).
(7) الإصابة 1/478.

(ب) ع: «قال يعقوب: الظلف الموضع الغليظ الذي لا يؤدي أثراً». أي بالدال. وعلق عليه الأستاذ برقم ـ 4 قائلاً: وكذا في ل (ظلف). انتهى. قلت: يضاف إليه تهذيب إصلاح المنطق وهو الأصل (115/1) ولكن بحذف لفظ (الغليظ) من الفقرة. وعند الميداني في شرح مثلهم (أوقد في ظلفة لا تسلك) الظلفة والظليف من الأرض التي لا تؤدي أثراً لصلابتها[1] وكذا في نص الجوهري نقلاً عن الأموي[2] ثم عند المجد (غليظة لا تؤدي أثراً). وكذا ورد في النقل عن الفراء وفي نقول أخرى عديدة عنهم إلا أن أبا زيد يقول: والظلف الغلظ من الأرض[3] وكذلك ابن شميل، فيما نسبوا إليه، قال: (الظلفة الأرض التي لا يتبين فيها أثر) فهذا يفسر ذاك[4]. فهذه النقول بخصوصها تنم عن تداول هذا اللفظ بالدال المهملة بين أصحاب اللغة والغريب. ولولا أنها بلغت هذه المثابة من الكثرة وثبت كذلك حتى في تهذيب الإصلاح، لما استبعدت أن يكون مصحفاً عن (يؤرِّي) بالراء من أرّى الشيء: أثبته ومكنه، وفي الحديث: اللهم أرِّ ما بينهما، أي: ثبت الود ومكّنه، ولكن المحافظة على ما تواطأت عليه النقول أوجب.

ص **378**: وأنشد ابن قتيبة:

وكنا إذا القيسي نبّ عتوده ... ضربناه دون الأنثيين على الكَرد

كذا أثبته الأستاذ على الرسم الفارسي وليته بيّن لو أنه وقع ذلك كذلك في نسختي اللآلي. أما الأصل أعني أدب الكاتب[5] ففيه (الكرد) على التعريب. وأنشده القتبي بلا عزو وهو للفرزدق كما حققه الأستاذ برقم ـ 3 والهجو موجه

(1) مجمع الأمثال 236:2.
(2) الصحاح 2/44ـ45.
(3) النوادر ـ 46.
(4) انظر تاج العروس 187:6 «ظلف».
(5) ط. السلفية.

مستقيماً إلى جندل بن الراعي، على قول البطليوسي. وقال الأستاذ بآخر التعليقة: والكردن بالفارسية: العنق وحسب الفرزدق نونه نون التنوين (انتهى). قلت: لقد صرح ابن قتيبة بأصله العجمي من قبل، ثم جاء ابن دريد فقال: والكرد، العنق وهي (گردن) بالفارسية وأنشد البيت للفرزدق[1]. هذا والتعريب يبتنى على سليقتهم العربية، وتصرفاتهم فيه لا تتقيد بالأصول المستحدثة فكانوا ربما قالوا (التلام) للتلاميذ كما ورد في شعر الطرماح[2] وقالوا (الدرهم) وإن كان أصله (درخمين). فكذلك قالوا (الكرد) وفي لغة (القرد) بحذف النون. على أن بعضهم قال (الكردن) أو (القردن) بدون الحذف وقيل لأعذاق النخل (كرادن) تارة و(كرادى) تارة أخرى. وجاء في نسخ الكامل: وليست أعناقهم كرادى (أو كرادن) فتنبت» على اللغتين[3]. أما قول الأستاذ: «حسب الفرزدق نونه نون التنوين» فلا أدري من أين علقه؟ ولو ثبت ذلك بالحجة ـ ودونها خرط القتاد ـ لكان معنى ذلك أن الفرزدق كان أولهم في هذا النوع من التصرف. ولكنه ورد كذلك بحذف النون في قول غيره أيضاً كما نمر به عند الزبيدي[4] حيث أنشد:

فطار بمشحوذ الحديدة صارم فطبق ما بين الذؤابة والكرد

ثم أنه أنشد بيت الفرزدق بلا عزو كما أنشد البيت مرة أخرى نقلاً عن التهذيب على النمط التالي:

فجلله عضب الضريبة صارماً فطبق ما بين الضريبة والقرد

وهذا الخلاف في صدر البيت راجع ـ فيما يبدو ـ إلى اختلاف الرواة[5] أما قول الفرزدق فصدره عند الجواليقي:

---

(1) الجمهرة 3:500 وقارن 2:255.

(2) نفس المرجع 2/28.

(3) الكامل 2412، طبعة الاستقامة؛ ص 690 ـ 691 طبعة أوربا.

(4) تاج العروس 2/484.

(5) نفس المرجع 2/464.

وكنـــا إذا الجبـــار صعـــر خـــده[1]

وكذا ورد في تاج العروس غير معزو[2] وهذا من تخليط حذّاق العربية وحفاظها بمقتضى الجبلة الإنسانية، والصواب أنه لغير الفرزدق مع هذا العجز:

أقمنـــا لـــه مـــن ميلـــه مـــا تعـــوجـــا

ومهما يكن فمن الصعب جداً أن نرمي الفرزدق بأنه «حسب نونه نون التنوين» وقد بينا ما فيه، فلا أوافق الأستاذ على رأيه.

ص **382**: . . . قول أبي تمام، وقد سمع غناء حسناً عند منصرفه عن عبدالله بن طاهر، إلا أنه لم يفهم معناه، فقال:

حمـدتـك ليلـة شـرفـت وطـابـت   أقام سهادها ومضى كراها (الأربعة)

قال الأستاذ معلقاً عليه برقم 3: وقد أخل البكري بالمعنى وأجحف من تركه مطلع الأبيات:

أيـا سهـري ببلـدة أبـرَ شَهـرٍ   ذممتَ إليّ في عيني كراها . . الخ

قلت: هذا الذي رمى به الأستاذ صاحبه، يتوجه قبله بكثير إلى المبرد، فإنه تقدم البكري في لفت النظر إلى هذه المقطوعة وقد ترك مستهلها. وذلك في ضمن كلامه على بيت حميد بن ثور الهلالي. والظاهر أن كلام البكري مقتضب عن الكامل بحذف، مع تسمية القائل، فلا تثريب إذن على البكري. والعجب من الأستاذ أنه يحيل على الكامل في تخريج هذه الأبيات ولا يلتفت إلى هذه النكتة[3].

---

(1) انظر شرح أدب الكاتب ـ 339.

(2) 484/2.

(3) راجع الكامل 85:2 ـ 86.

أما قوله:

فكنـــت كـــأننـــي أعمـــى معنّـــى يحـــب الغـــانيـــات ومـــا يـــراهـــا

ففسره الأستاذ بقوله: والأعمى بشار في قوله: يا قوم أذني.. أحياناً»[1] ولعله اقتضب هذا من الشريشي[2] وكان حرى به أن لا يسقط ثاني بيتي بشار وأن يثبتهما على سنن الشريشي وهو:

قالوا: بمن لا ترى تهذي، فقلت لهم الأذن كالعين توري القلب ما كانا

ص **383**: «وأنشد أبو علي (140/1) لأبي المطراد العنبري». لقد أفاد الأستاذ بما لا مزيد عليه في صدد هذه الكنية[3] إلى أن قال: وفي نسخة باريس لأبي المطراد زاد «وهو يزيد الصقيل» وهو غلط (انتهى) قلت: هذا الذي زاد في نسخة باريس، لعله وقع في الخطأ بسبب شعر ليزيد بن الصقيل على نفس الوزن والقافية لقطعة أبي المطراد. قال المبرد: إن يزيد هذا كان يسرق الإبل ثم تاب وقتل في سبيل الله. وأنشد له ثلاثة أبيات، أولها:

ألا قل لأرباب المخائض أهملوا فقـــد تـــاب ممـــا تعلمـــون يـــزيـــد

الأبيات[4].

ص **384**: «وعبيد شاعر إسلامي وكان لصاً مبرّاً».

لفظ (مبرّاً) يحتاج إلى التفسير وقد فسره القالي عند إنشاده لجحدر. قال: وكان لصاً مبراً. فأخذه الحجاج فحبسه... الخ. قال أبو علي: المبرُّ: الغالب (284/1 ـ 285).

ص **385**: ع: «فقلت لختنه الدينوري».

---

(1) اللآلي 383.
(2) ج 1 ص 17،
(3) انظر رقم ـ 3.
(4) انظر الكامل 61:1.

قد أراد ختن ثعلب ولم يعرِّفنا الأستاذ به. وهو الدينوري أحمد بن جعفر (ت 289 هـ) ذكر له البطليوسي كتاب لحن العامة[1] ثم إصلاح المنطق[2] وانظر مقالتي «أبو جعفر المصادري» في مجلة المجمع العلمي الهندي[3].

ص **386**: ع: والوقبى بإسكان القاف، ذكره ابن دريد... وذكره ابن الأنباري الوقبى بتحريك القاف مقصوراً... الخ قلت: والتحريك يستفاد من صنع ابن ولاد[4]. ومما لا بأس بتقييده ههنا أنه جاء على هامش صحاح الجوهري بخط أبي سهل: هكذا في الأصل بخط الجوهري، مسكن القاف، والذي أحفظه الوقبى بفتحها. ووجد بخط أبي زكريا في الأصل ساكنة القاف، وقد كتب عليها حاشية: هكذا في كتابه، والصواب بفتح القاف. وأشار إليه ابن بري أيضاً في حاشيته[5].

ص **386**: وأنشد أبو علي (1/142) لأبي كبير الهذلي الخ... قد تكلم الأستاذ على كلمة أبي كبير، هنا (ص 387) برقم ـ 1 ثم في ص 963 برقم ـ 3 ولكن فاته أن يذكر أن 11 بيتاً من هذه الكلمة أنشدها قدامة بن جعفر في نقد الشعر[6].

ص **391**: ع: وقال اليزيدي أنشدني الطوسي:

ما إن بلعت اليوم من بَلاع الأشطار الأربعة

كلمة (بَلاع) بفتح الباء قد علق عليها الأستاذ برقم ـ 3 قائلاً: كلمة أخلت بها المعاجم وهي حرى بالتقييد (انتهى) قلت: ولكن البكري ـ مع معرفته

---

(1) الاقتضاب 207.
(2) نفس المرجع 221.
(3) مج 6/1 ـ 2/ ص 17 (1 ـ 30) والهامش برقم 38.
(4) المقصور والممدود 116.
(5) تاج العروس 1/506 «وقب».
(6) ص 29. طبعة الجوائب، 1302 هـ.

بالغريب ـ لم يضبطها كما لم يفسرها على أنه فسر (القاع) في الشطر الرابع. من هنا يصعب القول بإخلال المعاجم بها. ولا نغتر بفتحة فوق الباء لأن النسختين من اللآلي كما وصفهما الأستاذ ليستا من الأصول الموثوقة خطاً وضبطاً. ولقائل أن يقترح قراءة أخرى (تلاع) بمثناة من فوق وهي مسايل الماء، فدعوى إخلال المعاجم بهذه الكلمة بالموحدة تحتاج إلى مزيد الفحص وإمعان النظر حتى يتم الاحتجاج.

ص **392**: (أ) وأنشد أبو علي (1/145) لذي الرمة:

إذا ذابت الشمس اتقى صَقَراتها بأفنان مربوع الصريمة مُعْبِلِ

للبكري في تفسير الإعبال كلام مفيد وموضح. غير أن الأستاذ لم يعن بالتثبت منه بمراجعة النصوص اللغوية فينبغي أن يشار إلى أن البيت مع تفسيره يوجد في كتاب النبات والشجر للأصمعي[1].

(ب) وأنشد أبو علي (1/145) للهذلي... الخ.

قلت: تكلم الأستاذ (ص 393 رقم ـ 1) على (الهِميَع) كحذيم بالعين المهملة ولكن فاته (الهَيمَع) كصيقل الموت الوحي أيضاً. راجع ما قاله المجد (القاموس).

أما قول الأستاذ (برقم 2): «الأصلان» الضاعط مصحفاً في الموضعين (أي البيت والشرح) ولو قرأته (الضاغط) لم تُبعد إلا أن الرواية بالذال (أي الذاعط) وهو بها بمعنى الذابح كما يفسره (انتهى) فزد عليه أن (الضاعط) هب أنه مصحف لكنه لا يخلو من معنى (الذاعط) وهذا بناء على ما حكى المجد: ضعطه كمنعه، ذبحه (القاموس) إذن لو قرأت (الضاغط) بالمعجمتين على اقتراح الأستاذ، لما وقعت إلا في العدوة القصوى.

ص **393**: ع: «هذا البيت من قصيدة أنشدها الأصمعي في كتب شتى».

---

(1) انظر مجموعة البلغة في شذور اللغة 52 (ط. بيروت سنة 1914).

قال الأستاذ معلقاً عليه برقم ـ 4: الأصلان «كتاب شتى» بعلامة صح. كأنه يريد في مواضع شتى من كتاب واحد (انتهى) قلت: لعل الأوضح أن كلام البكري ههنا أتى مأتى قولهم (الدرهم البيض) (الكلام الطرائف) أي على الوصف بالمعنى. وقرأت لمزاحم العقيلي:

لظلَّ إليه رانياً أو لحظّه   تخلب جدوى والكلام الطرائف

وانظر كتاب الخصائص لابن جني (1/ 24).

ص **395**: وأنشد أبو علي (1/ 146):

يا ليت أمّ الفيض كانت صاحبي   (مكان من أنشا على الركائب)

قال البكري: أراد من أنشأ، أي أقبل. فخفف الهمزة ـ إلى أن قال ـ وحذف الهمزة من أصلها كثير... الخ ثم علق الأستاذ برقم 2 و4 فجمع فوائد قيمة. ولا بأس أن يضاف إليها ما نقل البطليوسي: وقد حكي أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز إلا أن تكون مبتدأ بها حكى ذلك الأخفش[1].

ثم بهذه المناسبة نسوق أشياء نمر بها في كلام المحدثين وهي من نوادر الباب. منها (رشا) أي (رَشَأ) قال ابن عبد ربه:

يا لؤلؤاً يسبي العقول أنيقاً   ورشا بتقطيع القلوب رفيقاً

وقال أبو العشائر:

سطا علينا رشا حاز الجمال سطا   ظبي من الجنة الفردوس قد هبطا[2]

وأما البحتري فلعله أجسرهم على تخطي الحدود. ومما ورد فيه التنبيه على ضروب من تخفيف الهمزة: عبث الوليد، ورد فيه (الظماة) جمع ظامٍ على التخفيف ومما أفاد المعري: إذا خففوا الهمزة في ظمآن قالوا: هذا رجل

(1) الاقتضاب 190.
(2) انظر الشريشي (1: 146، 150).

(ظمان) فجاؤوا به في وزن (ضمان) وإذا خفف الظِمْءُ قيل (الظِمُ) وكذلك الردء في معنى العون، يقال (الرِدُ) وأنشد لحسان:

ورهنت اليدين منهم جميعاً كـل كـفّ لهـا (جـزٌ) مقسـوم

يريد (جزء مقسوم» فخفف (ص 60) ومما ورد في شعر البحتري:

ومـا المـرء إلا قلبـه ولسـانـه فإن قصرا عنه فلا خير في (المرِّ)

شدد (المرّ) في القافية. وقد حكى تشديده عن بعض القراء في قوله: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: 102] والكوفيون يزعمون أن الهمزة إذا كانت متحركة وقبلها حرف ساكن، جاز تشديد ذلك الساكن وإلقاء الهمزة. وعلى ذلك أنشدوا قول الشمّاخ:

رأيـت عـرابـة اللـوسـيّ يسمـو إلى الغايات منقطع القرين[1]

وجاء في نسخة ديوان الجتري (ينشو) بالواو. قال المعري: وإنما القياس (ينشا) على تخفيف الهمزة... ويجوز أن يكون قالها أبو عبادة (ينشو) لأن المحدثين يألفون ذلك وهو رديء. لأنهم يقولون: نشا ينشو... وقال بعض أهل العلم المتقدمين: لم يجعل الهمزة واواً في فعلت إذا كانت في موضع اللام إلا في حرف واحد وهو قولهم (رفأت الثوب) و(رفوته) الخ (ص 205) وورد في شعره (ألوم) يريد ألؤم وهو رديء. إذ وجب أن يقال (ألُمُ) فتنقل حركة الهمزة إلى اللام وتحذف وكذلك يقولون: الناقة (تَرَمُ) ولدها يريدون (ترأم) قال كثير:

لا أنـزر النـائـل الخليـل إذا ما اعتل نزر الظؤور لم تَرَم

وقولهم (يزير) الأسد في معنى (يزئر) وإنما القياس (يزِر) إذا خفف. وفي شعر عدي بن زيد (المشيزات) أراد (المشئزات). وفي موضع من شعر أبي عبادة (لمت فيك) يريد (لؤمت) قال المعري: وذلك رديء جداً ـ إلى أن قال: وهذا

---

(1) أي مكان الأوسي ص 120.

أقبح من قولهم (ليم) في معنى (لئيم) وأقل استعمالاً. وجاء فيما ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي وإلى غيره:

وإذا حبوت (الليم) منك صنيعة   غلب الصنيعة لؤمه فلواكها[1]

ومن باب تخفيف الهمزة: ﴿يخرج (الخب) في السموات﴾ [النمل: 25] وفلان له (هَيَة) وهذه (مَرَة) إذا خففت الهمزة في الخبء والهيئة والمرأة[2].

ص **397**: . . . فاسأل الذي في يده ما استحفظنا أن يجريه على أيدينا . . . الخ. قوله (فاسأل) علق عليه الأستاذ ما نصه: الأصل فسئل (انتهى) أقول: هذا الشكل والهمز في الأصل لا نتشبث بهما. فقد بينا مراراً أن نسختي اللآلي لا تخلوان من شطط القلم. وما اختاره الأستاذ أكثر بُعداً من الخط المغلوط والأقرب إلى الصواب (فسل الذي) على تخفيف الهمزة.

ص **398**: وأنشد أبو علي (1/148) لابن هرمة . . . الخ. ترجم البكري لابن هرمة فقال: «من خُلُج قريش» ثم بيّن تلقيبهم بهذا. وزاد الأستاذ فوائد سردها على الهامش برقم ـ 2 ولكن مما أغفلاه معاً أن ابن دريد يقول بصدد قبائل جعفي من بني سعد العشيرة: والخُلج بطن يزعمون أنهم من قريش، منهم ابن هرمة الشاعر[3] وقال القتبي: هو من بني الخلج من قيس عيلان[4].

هذا ومما لا يستهان به في هذه المناسبة أن راوية ابن هرمة يقال له (ابن زبنج) بزاي كسفنّج. ذكره المجد في باب الجيم مضافاً إلى أبيه (زبنج) ولم يسمه، ثم إن العلامة الزبيدي البلجرامي أيضاً لم يزوّدنا باسمه في تاج العروس (51/2) ثم تبع المجد في الضميمة اللطيفة والفوائد الشريفة العلامة الطبيب عبد

(1) وانظر عبث الوليد ص 209 ـ 211.
(2) الكامل 1/374.
(3) الاشتقاق 410.
(4) الشعراء 289.

المجيد[1] والشيخ عبد الرحيم الصفي پوري في منتهى الأرب[2].

ص **407**: وأنشد أبو علي (1/152):

لــو كنــت مــن زوفــنَ أو بنيهــا الأشطــار

ع: هكذا رواه أبو علي زوفن بالزاي وذكره ابن دريد في الاشتقاق دوفن بالدال ـ إلى أن قال ـ وكذلك ذكره ابن ولاد وغيرهما، وهو الصحيح. وزوفن وهم من ناقله، لا يعرف في العرب زوفن بالزاي (انتهى) وقد علق الأستاذ على ذلك برقم ـ 1 فذكر أن الأشطار وردت في ل و ت برواية (دوفق) بالقاف وفي الأسماء دوفن وزوفن أيضاً ـ فإن كان الأخير عن القالي فهو يحتاج بعد إلى التوثق (انتهى).

أقول: ورد في الجمهرة لابن دريد (3/12 ـ 13): وقد سمت العرب زوفنا وزَيفن اسم في لغة مرغوب عنها يعني لغة مهرة ـ إلى أن قال مرة أخرى ـ وقد سمت العرب زيفنا وهو مفسر في كتاب الاشتقاق (انتهى) ثم ورد في (قومس) وهو الأمير، قال الشاعر:

وعلمتُ أني قد بُليت بنئِطِلٍ إذ قيل كان من آل دوفنَ قُومسُ

دوفن: قبيلة[3]

أما كتاب الاشتقاق، فورد فيه في أسماء بني ربيعة بن نزار ثم قبائل ضبيعة (بنو دوفن) رهط المتلمس. ثم قال: دوفن، فوعل من الدفن فيما أحسب (ص 317) فلعل التردد فيه قديم متوارث. وفيما نقلنا عن الجمهرة لابن دريد ما يوافق رواية أبي علي غير أن الذي اتفق عليه الاشتقاق والجمهرة هو (دوفن) بدال مهملة ونون آخره. و(دوفن) في نسب المتلمس على ما ورد في الجزء

---

(1) انظر الصراح من الصحاح لجمال القرشي 1:133 (ط. 1259 ببندر هوگلي).

(2) ج 2/232، ط. لاهور: 1324.

(3) الجمهرة 3/501.

الحادي والعشرين من كتاب الأغاني[1] فنبه المحقق على أن نسخ الأغاني الخطية، ورد فيها (زوفن) بالزاي مكان الدال بأوله (ص 186. . الخ) فهذه النسخة تتفق والجمهرة. وأما ما ورد عن ابن بري في المعجمين (أي دوفق) بالقاف آخره فيحتاج بعد إلى مزيد التثبت، هذا ولو عُدّ (زوفن) بالزاي وهماً من ناقله ـ كما ادعى البكري ـ لما توجه ذلك إلى القالي وحده فإنه متراوح بينه وبين شيخه، والله أعلم.

هذا ما انتهيت إليه من تقييد النكت وضروب شتى من الملاحظات والطرر بغثها وسمينها، عند اجتلاء اللآلي وسمطها، حسب المتسع في الوقت إلى الآن. وقد آثرت الاكتفاء بهذا القدر الضئيل مزمعاً على استعراض البقية الباقية، ومضيفاً إليها قسماً آخر يحتوي بصفة خاصة على سرد بدائع الغرر ونضد روائع الدرر التي اختصَّ بالتقاطها شيخنا الميمني العلام من خبايا المستودعات وزوايا الخزائن الشاسعة، ثم حلّى بها «السمط» السنيع وما إليه من الطرر والمؤلفات المحبرة الفاخرة والمدونات الزاخرة بالتعليقات النادرة الباهرة. وهذا كما جرى به المثل فقال أبو الطيب:

وبضـــــدِّهـــــا تتبيَّـــــن الأشيـــــاء

فمعذرة إلى القراء عن فوات الأمر. وسأنتهز فرصة أخرى قريبة ـ إن شاء الله العظيم ـ لجبر هذا الكسر.

ولولا أن الأستاذ الدكتور مختار الدين أحمد حرضني على كتابة ما تيسر لي حالاً، لما حان ظهور هذه العجالة إلى معرض النور. فهو حقيق بكل تقدير خالص وشكر جزيل بوسعي وجزاه الله جزاء أوفى عني وعن سائر المغرمين بالفصحى الغراء.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى أزواجه أمهات المؤمنين وآله الطاهرين وأصحابه الكرام أجمعين.

---

(1) طبعة رُدولف برونو الأميركاني، سنة 1305.